التقرير السنوي 2024

BTS BANK

الجلسة العامة العادية

(28 أفريل 2025)

الـفـهـرس

التقديم العام للبنك	**3**
توزيع رأس المال وحقوق الإقتراع	**8**
الظرف العام	**9**
الجزء الأول: التمويل	**13**
I- تمويل المشاريع الصغرى	14
II- تدخلات منظومة القروض الصغيرة	26
III- نشاط الاستغلال البنكي	29
الجزء الثاني: الإستخلاصات	**33**
I- إستخلاصات قروض المشاريع الصغرى	34
II- إستخلاصات منظومة القروض الصغيرة	37
III- التعويض عن القروض غير القابلة للإسترجاع	38
الجزء الثالث: الأنشطة المساندة	**39**
I-التنظيم والنظام المعلوماتي	40
II-الإعلام والإشهار	41
III-التهيئة و التجهيز	42
IV-الإنتدابات والتكوين	42
V-الموازنة الإجتماعية	43
VI-المسؤولية المجتمعية للبنك	45
الجزء الرابع: القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2024	**47**
I- الموازنة	48
II- التعهدات خارج الموازنة	49
III- جدول التدفقات النقدية	50
IV- قائمة النتائج	51
V- تحليل القوائم المالية	52
الجزء الخامس: تقريرا مراقبي الحسابات (العام والخاص) لسنة 2024	**59**
I- التقرير العام	60
II- التقرير الخاص	66
الجزء السادس: قرارات الجلسة العامة العادية المنعقدة بتاريخ 28 أفريل 2025	**71**

تقديم البنك

تاريخ التأسيس:	**22 ديسمبر 1997**
رأس المال:	60 000 000 دينار
المقر الاجتماعي:	56 شارع محمد الخامس 1002 تونس البلفيدير
المساهمة العمومية في رأس المال:	%69,28
الغرض الاجتماعي:	بنك شامل بمفهوم القانون عدد 48 لسنة 2016 بتاريخ 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية
عدد الفروع:	28 فرع تجاري
عدد الموظفين:	297
نشاط التمويل:	• تمويل المشاريع والمؤسسات الصغرى • نشاط الاستغلال البنكي • الصيرفة الإسلامية • تمويل جمعيات القروض الصغيرة
الهاتف:	71 844 040
الفاكس:	71 891 542
موقع الواب:	www.bts.com.tn
البريد الإلكتروني:	bts@bts.com.tn
السجل الوطني للمؤسسات:	0614662X
المعرف الجبائي:	614662 X A M 000

حوكمة البنك

مجلس الإدارة			
الصفة/الاسم واللقب	الهيكل الممثل	المدة النيابية	
رئيسة مجلس الإدارة السيدة نجلاء بن عبد الله	المساهمين العموميين	2024-2022	مستشار الخدمات المالية، مدير درجة استثنائية مكلف بالإدماج المالي في الإدارة العامة للتمويل (DGF)
أعضاء مجلس الإدارة			
السيد علية بالشيخ	المساهمين العموميين	2024-2022	المدير العام للمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية (ITCEQ)
السيد كمال الورفلّي	المساهمين العموميين	2026-2024	مدير عام مساعد بوكالة النهوض بالصناعة والتجديد (APII)
السيدة سلوى لنقر	المساهمين العموميين	2026-2024	مدير مساعد بالصندوق الوطني للضمان الإجتماعي (CNSS)
السيدة رجاء الحمادي[1]	المساهمين العموميين	2025-2023	مراقب عام بالرقابة العامة للمالية (CGF) (مدير عام)
السيد عدنان المهدي زبيس[2]	المساهمين العموميين	2024-2022	إطار سامي سابق بالبنك الوطني الفلاحي (المهام الرئيسية: مدير السوق والقروض الفلاحية، مسؤول عن إدارة الدراسات والتمويل، مسؤول عن إدارة المراقبة والإستخلاص)
السيد مروان ودرني[3]	المساهمين العموميين	2024-2022	إطار سامي سابق بالبنك (BFPME) (المهام الرئيسية: مدير عام مساعد، مدير الدراسات والتقييم)، مهندس التقييم في البنوك STB وBDET.
السيد المولدي الزيان	رئيس لجنة التدقيق (مستقل)	2025-2023	إطار سامي سابق ببنك UBCI (المهام الرئيسية: مدير الامتثال، مدير المراقبة الدائمة، مدير الشؤون المالية والرقابة...)
السيد الكامل الإينوبلي	ممثل صغار المساهمين	2025-2023	إطار سامي سابق بالبنك الوطني الفلاحي (المهام الرئيسية: مراقبة الشركات التابعة، رئيس الفرع، الإستخلاصات والنزاعات، التفقد بالفروع) ومدرب بأكاديمية البنوك (ABF).
مراقب الدولة السيد أنس الهاني			
مراقبو الحسابات			
السيد ناجي الحاجي	مكتب (CNW)	2024-2022	
السيدة نادرة الجلاصي سمار	مكتب (SNJ)	2024-2022	

(1) تعويضا للسيد شكري المهدي (2) تعويضا للسيد عبد القادر الجمالي (3) تعويضا للسيدة إيمان الكوكي

الإدارة العامة	
المدير العام	**المدير العام المساعد**
السيد خليفة السبوعي	السيد لطفي الوهيبي

اللجان والهياكل المنبثقة عن مجلس الإدارة:

طبقا للقوانين الجاري بها العمل وخاصة القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية، ومنشور البنك المركزي عدد 05-2021 الصادر بتاريخ 19 أوت 2021 حول إطار الحوكمة بالبنوك والمؤسسات المالية تتولى هذه اللجان تدعيم نشاط مجلس الإدارة في مجال إتخاذ القرارات المتصلة بالتمويل والتصرف في المخاطر ومراقبة مختلف أوجه التصرف بالبنك، وتتكون من اللجان التالية:

لجنة التدقيق

تتمثل مهمتها في مساعدة المجلس على وضع منظومة مراقبة داخلية ناجعة وتتولى بالخصوص:

- التأكد من جودة وملاءمة نظام إنتاج المعلومات المالية وتناسق أنظمة قياس ومراقبة المخاطر،
- مراقبة تطبيق المبادئ والممارسات المحاسبية للبنك،
- متابعة حسن سير المراقبة الداخلية واقتراح إجراءات تصحيحية والتأكد من تنفيذها،
- مراجعة أهم تقارير المراقبة الداخلية والبيانات المالية قبل إحالتها إلى البنك المركزي التونسي،
- إبداء الرأي للمجلس حول التقرير السنوي والقوائم المالية،
- متابعة نشاط هيكل التدقيق الداخلي وعند الاقتضاء باقي الهياكل المكلفة بمهام رقابية وإبداء الرأي للمجلس حول تعيين المسؤول عن هيكل التدقيق الداخلي وترقيته وتأجيره،
- اقتراح تسمية أو عزل مراقب أو مراقبي الحسابات وإبداء الرأي في برامج المراقبة ونتائجها.

عقدت لجنة التدقيق في إطار القيام بمهامها 9 إجتماعات خلال سنة 2024.

لجنة المخاطر

تتمثل مهمتها في مساعدة المجلس على القيام بمسؤولياته فيما يخص التصرف ومراقبة المخاطر والالتزام بالمعايير المعمول بها وذلك من خلال:

- وضع وتحيين استراتيجية التصرف في جميع المخاطر وحدودها العملياتية،
- المصادقة على نظام قيس ومراقبة المخاطر،

- مراقبة احترام الإدارة العامة لسياسة قبول المخاطر التي تمّ وضعها،
- تحليل ومراقبة تعرض البنك للمخاطر، ولا سيما مخاطر القروض والسوق والسيولة والتشغيلية،
- دراسة المخاطر الناتجة عن القرارات الاستراتيجية لمجلس الادارة،
- المصادقة على مخطط تواصل النشاط،
- تعيين المسؤول عن هيكل إدارة المخاطر.

عقدت لجنة المخاطر في إطار القيام بمهامها إجتماعين إثنين خلال سنة 2024 بإعتبار النتائج غير المثمرة لطلب الترشحات لعدة مرات.

لجنة التعيينات والتأجير

تتمثل مهمتها في مساعدة المجلس بالخصوص في:

- وضع سياسة التعيين والتأجير،
- وضع سياسة تعويض المسيرين والإطارات العليا والإنتدابات،
- تصوّر ومتابعة سياسة تعيين أعضاء مجلس الادارة واللجان والادارة العامة وهياكل الرقابة،
- وضع منهجية تقييم عمل مجلس الادارة واللجان المنبثقة عنه،
- إدارة وضعيات تضارب المصالح.

عقدت لجنة التعيينات والتأجير في إطار القيام بمهامها 15 إجتماعا خلال سنة 2024.

لجنة تأجير رئيس مجلس الإدارة والمدير العام

تتولى هذه اللجنة:

- إقتراح نظام تأجير المدير العام وتحديد العناصر المكونة له،
- اقتراح مقدار منحة الحضور المخولة لرئيس مجلس الإدارة.

عقدت لجنة تأجير رئيس مجلس الإدارة والمدير العام في إطار القيام بمهامها إجتماعا واحدا خلال سنة 2024.

اللجنة الداخلية لمراقبة الصفقات

تتولى هذه اللجنة خاصة:

- التثبت من مدى إحترام إجراءات المنافسة،
- المصادقة على إسناد الصفقات،
- التثبت من شفافية إجراءات تمرير وإسناد الصفقات،
- النظر في مقبولية الشروط الإدارية والمالية والتقنية.

عقدت اللجنة الداخلية لمراقبة الصفقات في إطار القيام بمهامها 6 إجتماعات خلال سنة 2024.

لجنة متابعة تنفيذ الإستراتيجية وعقد البرنامج (2021-2025)

تتولى هذه اللجنة مساعدة مجلس الإدارة في متابعة تنفيذ الإستراتيجية وعقد البرنامج (2021-2025). وتتولى اللجنة المذكورة موافاة مجلس الإدارة بتقارير متابعة دورية وتقرير تقييم نصف مرحلي وتقرير التقييم نهائي حول تنفيذ الإستراتيجية وعقد البرنامج (2021-2025).

عقدت لجنة متابعة تنفيذ الإستراتيجية وعقد البرنامج (2021-2025) في إطار القيام بمهامها 3 إجتماعات خلال سنة 2024.

الهيكل الدائم لمراقبة الامتثال

يتولى هذا الهيكل خاصة:

- ضمان تنفيذ البنك لالتزاماته القانونية واحترامه للممارسات السليمة والمواثيق المهنية والأخلاقية،
- تشخيص وتحديد مخاطر عدم الامتثال وتقييم آثارها على نشاط البنك،
- رفع تقارير إلى مجلس الإدارة تتضمن مقترحات حول التدابير الكفيلة بالتحكم في مخاطر عدم الإمتثال ومعالجتها،
- تقديم المساعدة لفائدة مصالح البنك بما يضمن الإمتثال للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل والممارسات السليمة والمواثيق المهنية والأخلاقية.

توزيع رأس المال وحقوق الإقتراع

في 31 ديسمبر 2024

المساهمون	عدد الأسهم	المبلغ (د)	%
مساهمة القطاع العام	**4.156.963**	**41.569.630**	**69,28**
الدولة التونسية	3.550.933	35.509.330	59,18
المؤسسات العمومية	606.300	6.060.300	10,10
مساهمة القطاع الخاص	**1.843.037**	**18.430.370**	**30,72**
المجموع	**6.000.000**	**60.000.000**	**100,00**

الظرف العام

شهد الاقتصاد العالمي خلال سنة 2024 تراجعا طفيفا في وتيرة النمو متواضعة ليبلغ 3,2% مقارنة بنسبة 3,3% مسجلة في العام السابق وذلك جراء استمرار الضغوط الاقتصادية الناجمة عن تداعيات الجائحة الصحية، فضلاً عن تصاعد التوترات الجيوسياسية وتزايد الحمائية التجارية. في هذا الإطار، واصلت معدلات التضخم منحاها التنازلي، حيث تراجعت من 6,7% في سنة 2023 إلى 5,8% في سنة 2024، مما يعكس جزئيًا فاعلية تشديد السياسات النقدية المتبعة خاصة في الدول المتقدمة وإن ظلّت بعض المخاطر التضخمية قائمة نتيجة التقلبات في أسواق الطاقة والغذاء. كما انعكست هذه التطورات غير الملائمة على مسارات التعاون الدولي وبخاصة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا سيما نحو الاقتصادات النامية التي باتت تواجه تحديات مضاعفة على مستوى ارتفاع شروط التمويل فضلا عن الانعكاسات السلبية للتغيرات المناخية على مستوى الإنتاج الزراعي واستدامة الأمن الغذائي والنشاط الاقتصادي بصفة عامة.

في هذا السياق العالمي المتقلب، أبدى الاقتصاد التونسي إشارات أولية للتعافيٍ التدريجي، مسجّلًا نموا بنسبة 1,4% خلال سنة 2024 مقارنة بسنة 2023 وذلك على الرغم من تواصل الضغوط الهيكلية وعدم الرجوع بعد الى المعدلات السابقة للنشاط. ويعود التحسن النسبي المسجل في أداء الاقتصاد الوطني بالأساس إلى الانتعاشة التي شهدها قطاع الفلاحة والصيد البحري، حيث حقّق هذا الأخير نموًا ملحوظًا في القيمة المضافة بنسبة 12,1% خلال الربع الأخير من السنة، فضلا عن التحسن الملحوظ في ديناميكية قطاع المناجم بنسبة 17,5 %، إلى جانب ارتفاع نشاط قطاع الصناعات التحويلية مدفوعة بزيادة الإنتاج في الصناعات الكيميائية بنسبة 8,1% ونمو الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 2,5%، بما ساهم في دعم أداء النشاط الصناعي العام ومكّن من تقليص حدة النمو السلبي لبعض القطاعات الحيوية من أهمها قطاع الطاقة في علاقة بالتراجع الحاد للقيمة المضافة لاستخراج النفط والغاز الطبيعي بنسبة 16,9%.

وبالتوازي شهدت سنة 2024 تواصل المسار التنازلي لنسب التضخم حيث تراجعت معدلات ارتفاع الأسعار بصفة ملموسة لتستقر في حدود 7% مقارنة بنسبة 9,3% مسجلة في سنة 2023 وهي مؤشرات ايجابية في ظل تواصل تقلبات الأسواق العالمية. ويعزى هذا التراجع بدرجة أولى إلى تباطؤ وتيرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، رغم بقاء أسعار بعض المنتجات الحيوانية في مستويات مرتفعة، هذا بالإضافة

الى فاعلية بعض الإجراءات الاقتصادية والمالية المعتمدة للتحكم في التضخم من ذلك مراقبة وتزويد الأسواق وتفعيل أدوات السياسة النقدية.

وفي مقابل هذا المنحى، لا تزال مؤشرات سوق الشغل تعكس هشاشة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، حيث استقر المعدل العام البطالة في حدود 16% خلال الثلاثي الثالث من سنة 2024، ليبلغ 23,4% لفئة حاملي الشهادات العليا ما يؤكد الفجوة العميقة بين مخرجات منظومة التعليم العالي واحتياجات سوق الشغل وضعف وتيرة التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني. هذا وتواصلت الضغوط على توازنات المالية العمومية في ظل ارتفاع الحاجيات والمطالب الاقتصادية والاجتماعية ما حتم التوجه نحو اللجوء أكثر الى السوق المحلية كبديل استراتيجي بهدف التحكم في مستويات المديونية العمومية وضمان الاستقلالية المالية للبلاد أمام تقلب وضعف ملائمة شروط التمويل الخارجي.

في ظل هذا التحول الجديد والارادي القائم على مبدأ "التعويل على الذات"، ارتفعت مساهمة القطاع البنكي بصفة ملحوظة وغير مسبوقة في دعم الموارد المالية للدولة، لتصبح البنوك المحلية الحلقة الأساسية في عملية تمويل الاقتصاد من خلال الاكتتاب المكثف في أدوات الدين العمومي التي تصدرها الدولة، حيث بلغت موارد الاقتراض الداخلي لميزانية الدولة 23203,4 مليون دينار في موفى سنة 2024، مقابل 13245 مليون دينار فقط في نفس الفترة من سنة 2023، أي بزيادة تفوق 75%.

في هذا السياق، كان لزامًا على البنك المركزي التونسي أن يتفاعل مع هذه المستجدات عبر اعتماد جملة من الإصلاحات النقدية والرقابية الرامية إلى ضمان استقرار المنظومة المصرفية، وتعزيز الثقة في الجهاز المالي ككل.

فعلى على مستوى السياسة النقدية، فقد حافظ البنك المركزي على مستوى مرتفع نسبيًا لسعر الفائدة الرئيسي، كخيار استراتيجي لاحتواء التضخم وتحقيق استقرار الأسعار، رغم الانعكاسات المباشرة على تكلفة الاقتراض والتمويل. ويتنزل هذا الخيار في إطار مقاربة تسعى إلى ضمان التوازن بين الانضباط النقدي من جهة وتكريس مرونة النظام المالي من جهة أخرى.

وبالتوازي تم اتخاذ جملة من الإجراءات التعديلية من أهمها ضبط آليات التسعير وتحسين شفافية الخدمات البنكية، مع التركيز على توجيه التمويل نحو الفئات الاجتماعية الهشّة. وقد تجسّد هذا التوجّه في مراجعة منظومة العمولات البنكية، حيث تم تخفيض عدد منها وتجميد البعض الآخر لفترة محددة، بما يهدف الى تخفيف العبء على كلفة عيش المواطن التونسي، في إطار حرص البنك المركزي على ترسيخ العدالة المالية وتعزيز الإدماج المالي.

وفي إطار التحديث الهيكلي لأنظمة الدفع، أعاد البنك المركزي النظر في آليات التعامل بالشيكات، من خلال تشديد شروط التصرف فيها ومسكها وربطها بالتحقق من الملاءة المالية للحريف، كما تم إطلاق منصة إلكترونية موحدة تُمكّن المستفيدين من الشيكات من التثبت الفوري من توفر الرصيد وطلب الحجز، في خطوة تهدف إلى تقليص المخاطر المرتبطة بحوادث الدفع وتعزيز مصداقية وسائل الدفع الورقية.

وتماشيًا مع هذه التوجهات، عزز البنك التونسي للتضامن تدخلاته نحو دعم المؤسسات متناهية الصغر وأصحاب المشاريع الصغرى في ظل رؤية تنموية جديدة تقوم على تدعيم "الدور الاجتماعي للدولة" عبر تعزيز إدماج الفئات الهشة ومحدودي الدخل في الدورة الاقتصادية، من خلال توفير فرص تمويل تساعدهم على إطلاق مشاريعهم وتحسين أوضاعهم المعيشية.

وقد مثلت سنة 2024 سنة محورية في تنفيذ محـــاور إستراتيجية البنك وعقد البرنامـــج للفترة (2021-2025) خصوصا المتعلقة منها بدعم تمويلاته وتحسين مؤشراته المالية وتنويع برامج عمله وخدماته المالية وغير المالية.

وعليه تضمّن قانون المالية لسنة 2024 اعتمادات إضافية لفائدة البنك التونسي للتضامن، تمثلت خاصة في:

- تخصيص إعتماد إضافي بـ 20 م د لتمويل الشركات الأهلية،
- تخصيص إعتماد بـ 10 م د لتمويل المشاريع في إطار التمكين الاقتصادي للفئات الضعيفة ومحدودة الدخل،

إلى جانب مواصلة رصد إعتمادات مالية هامة لفائدة آليات دعم التمويل الذاتي للباعثين ودعم موارد الصندوق الوطني للتشغيل.

وتهدف هذه الإجراءات إلى تعزيز قدرة البنك التونسي للتضامن على تمويل عدد أكبر من المؤسسات والمشاريع الصغيرة، وتوسيع نطاق المستفيدين من هذه البرامج، خاصة في المناطق التي تشهد نسب بطالة مرتفعة وظروف معيشية صعبة وتفاوتًا في فرص التنمية.

الأرقام والمؤشرات الأساسية (2022-2024)

واصل البنك التونسي للتضامن خلال سنة 2024 تنفيذ إستراتيجيته وعقد البرنامج للفترة (2021-2025) وحقق في هذا الإطار نتائج إيجابية كما تبرزه أهم المؤشرات والأرقام أساسية التالية:

(المبلغ بالألف دينار)	2022	2023	2024
النشاط			
مجموع الموازنة	1 742 468	1 894 306	2 006 397
ودائع الحرفاء	30 720	47 606	60 779
جاري القروض للحرفاء	1 416 843	1 503 524	1 555 486
جاري القروض للحرفاء باستثناء جمعيات القروض الصغيرة	1 116 772	1 193 646	1 166 403
النتائج			
هامش الفائدة	52 286	58 784	62 874
حجم العمولات	7 494	8 901	9 180
الناتج المصرفي الصافي	59 875	67 401	71 441
النفقات العامة (أجور+ نفقات تسيير)	40 245	44 939	47 233
نتيجة الإستغلال	15 742	18 372	19 780
النتيجة الصافية	9 104	9 837	9 494
الأموال الذاتية	109 210	119 165	128 770
المؤشرات			
مؤشر الملاءة (النسبة القانونية الدنيا: 10%)	42,85%	46,44%	%46,14
مؤشر Tier one (النسبة القانونية الدنيا: 7%)	42,10%	45,74%	%45,44
مؤشر السيولة (النسبة القانونية الدنيا: 100%)	230,00%	581,00%	%628,61
مؤشر التحويل (قروض/ودائع) (النسبة القانونية القصوى: 120%)	92,92%	91,29%	%90,71
ضارب الاستغلال (النفقات العامة للاستغلال/الناتج البنكي الصافي)	67,22%	66,67%	%66,11
مردودية الأموال الذاتية (النتيجة/الأموال الذاتية)	8,34%	8,25%	%7,37
المردودية الاقتصادية (النتيجة/مجموع الموازنة)	0,52%	0,52%	%0,47
الناتج البنكي الصافي/عدد الأعوان (أ.د)	194	222	241
الناتج البنكي الصافي/عدد الفروع (أ.د)	2 138	2 407	2 551
جاري القروض/عدد الأعوان (أ.د)	4 585	4 946	5 237
نسبة الإستقلالية المالية (أموال ذاتية/مجموع الموازنة)	6,27%	6,29%	%6,42
نسبة تغطية الأجور بالعمولات	26,90%	27,85%	%27,31

الجزء الأوّل

التمويل

الحصيلة الإجمالية

سجّل نشاط البنك خلال سنة 2024 على مستوى تمويل المشاريع الصغرى تطورا ملحوظا بنسبة تجاوزت 17% من حجم الإستثمارات وما يزيد عن 21 %من حجم القروض في حين شهدت منظومة القروض الصغيرة تراجعا ملحوظا نظرا لعدم التمديد في آجال مواصلة نشاطها طيلة العشر أشهر الأولى لسنة 2024، ويبرز الجدول التالي تطور نشاط البنك مقارنة بسنة 2023:

		2023	2024	نسبة التطور (%)
المشاريع الصغرى	العدد	16 367	16 519	1,0
	حجم القروض (م د)	195,4	237,0	21,2
	حجم الإستثمارات (م د)	277,6	325,3	17,2
القروض الصغيرة الممولة عن طريق الجمعيات	العدد	41 411	19 222	-
	حجم القروض (م د)	100,212	47,048	-
المجموع	**العدد**	**57 778**	**35 741**	-
	حجم القروض (م د)	**295,6**	**284,048**	-
	حجم الإستثمارات (م د)	**377,8**	**372,348**	-

I - تمويل المشاريع الصغرى

- ✓ **عدد المصادقات 16 519 قرض،**
- ✓ **مبلغ القروض 237 م د،**
- ✓ **كلفة المشاريع 325,3 م د.**

سجّلت سنة 2024 إرتفاعا في عدد القروض المسندة من قبل البنك بتجاوزها سقف 16 ألف قرض للسنة الثانية على التوالي.

ويعود هذا الإرتفاع إلى الجهود التي بذلها البنك في معاضدة الباعثين الصغار في تمويل مشاريعهم وكذلك تنفيذ برامج تمويل جديدة.

ومن المؤمل أن تساهم القروض المسندة خلال سنة 2024 في إحداث ما يزيد عن **24** ألف موطن شغل.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الموافقة على مطالب التمويل الواردة على البنك خلال سنة 2024 بلغت **65%** من العدد الجملي للمطالب (المصادقة على تمويل 16519 مطلب قرض من جملة 25289 مطلب مسجل لدى البنك).

1- حصيلة قروض الاستثمار

شهد حجم قروض الإستثمار خلال سنة 2024 تطورا مقارنة بسنة 2023 حيث إرتفع من **227 م د** خلال سنة 2023 إلى ما يناهز **250 م د** خلال سنة 2024.

وقد تم تمويل قروض الإستثمار أساسا ضمن الآليات التالية:

1-1- قروض استثمار في إطار تدخلات الصندوق الوطني للنهوض بالمهن الصغرى والصناعات التقليدية "fonapram"

سجل البنك تطورا في نسق تمويل مشاريع الاستثمار في إطار تدخلات الصندوق المذكور خلال سنة 2024 من حيث عدد القروض ومن كلفة الإستثمارات، حيث ارتفع عدد القروض المسندة من **2148** قرض خلال سنة 2023 إلى **2370** قرض خلال سنة 2024، مقابل استقرار في كلفة الإستثمارات في حدود **93 م د**.

1-2- قروض إستثمار لتمويل منظومات إقتصادية

يتم إسناد قروض إستثمار لتمويل منظومات إقتصادية تشمل المجالات التالية:

- منظومات في القطاع الفلاحي،
- منظومات في قطاع الصناعات التقليدية،
- منظومة العناية بالبيئة،
- منظومة الإعلامية وتكنولوجيات الإتصال،

شهد نسق إسناد قروض الإستثمار لتمويل المنظومات الإقتصادية خلال سنة 2024 تطورا ملحوظا مقارنة بسنة 2023، حيث ارتفع عدد القروض المسندة من **614** قرض بكلفة إستثمار تناهز **27,2 م د** خلال سنة 2023 إلى **901** قرض بكلفة إستثمار تناهز **40 م د** خلال سنة 2024، وتتعلق هذه المشاريع أساسا بتمويل المنظومات الفلاحية من الميكنة الفلاحية والنقل المبرّد ومشاريع فلاحية مندمجة.

1 -3- قروض إستثمار للتمكين الإقتصادي لفائدة المرأة

سجل البنك تراجعا في عدد القروض المسندة لفائدة المرأة من 312 قرض بكلفة إستثمار تناهز **8,8 م د** خلال سنة 2023 **إلى 193** قرض بكلفة إستثمار تناهز **4,9 م د** خلال سنة 2024 وذلك عن طريق برنامج "رائدات" الذي يوفّر 20% من كلفة المشاريع الممولة.

ويعود هذا التراجع إلى تقلص حجم الإعتمادات المحالة من قبل وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن لفائدة البرنامج.

1-4- قروض إستثمار بصيغة المرابحة

سجل عدد قروض الإستثمار بصيغة المرابحة خلال سنة 2024 إستقرارا مقارنة بالنتائج المسجلة خلال سنة 2023 حيث تم تمويل **92** مشروع بكلفة إستثمار تناهز **6,8 م د** موفى سنة 2024 مقابل **91** مشروع بكلفة إستثمار تناهز **6,9 م د** موفى سنة 2023.

2-قروض الإستغلال

شهد نسق إسناد قروض الإستغلال تطوّرا خلال سنة 2024 مقارنة بسنة 2023، حيث إرتفع عدد القروض المسندة من **8612** قرض بحجم جملي للقروض يناهز **50 م د** خلال سنة 2023 إلى **9158** قرض بحجم جملي للقروض يناهز **73 م د** خلال سنة 2024 (تطورا بنسبة 46% على مستوى حجم القروض).

وقد تم تمويل قروض الإستغلال أساسا ضمن الآليات التالية:

2-1- تمويل المواسم الفلاحية

سجل البنك تطورا في تمويل المواسم الفلاحية بين سنتي 2023 و2024، حيث إرتفعت جملة القروض المسندة من **2680** قرض بحجم قروض يناهز **21 م د** خلال سنة 2023 إلى **3460** قرض موسمي بحجم جملي للقروض يناهز **32,7 م د** خلال سنة 2024، وذلك حسب ما يبيّنه الجدول التالي:

(المبلغ بم د) النشاط الموسمي	2023		2024		نسبة تطور حجم القروض (%)
	عدد القروض	حجم القروض	عدد القروض	حجم القروض	
زراعة الحبوب	1 984	14,017	2 113	17,434	24
جني وخزن التمور	589	6,061	420	6,520	8
تمويل الأعلاف الخشنة	-	-	820	7,554	100
زراعة الخضراوات	64	0,581	69	0,687	18
أنشطة مختلفة	43	0,425	38	0,499	17
المجموع	**2 680**	**21,084**	**3 460**	**32,694**	**55**

❖ تمويل موسم زراعة الحبوب

تميز تمويل موسم زراعة الحبوب سنة 2024 بإرتفاع في حجم القروض المسندة مقارنة بسنة 2023، حيث إرتفع عدد القروض المسندة من **1984 قرض موسمي** بكلفة جملية للقروض تناهز **14 م د** سنة 2023 إلى **2113 قرض موسمي** بكلفة جملية للقروض تناهز **17,4 م د** خلال سنة 2024.

كما شهدت سنة 2024 انطلاق البنك في تنفيذ برنامجين جديدين لتمويل زراعة الحبوب بالشراكة مع الديوان الوطني للحبوب وبتمويل من البنك الإفريقي للتنمية باعتمادات جملية تناهز **7,9 م د** موزعة كما يلي:

- **4,792 م د** في إطار تنفيذ برنامج دعم التطوير المندمج والدائم لمنظومة الحبوب "PADIDFIC" ،
- **3,144 م د** في إطار تنفيذ برنامج الدعم الطارئ للأمن الغذائي بتونس "PAUSAT".

ويتم اسناد هذه قروض الموسمية لفائدة صغار الفلاحين لزراعة الحبوب بالمناطق المروية بنسبة فائدة بنكية قارة بـ **5%** وبدون توفير ضمانات وبدون دفع تمويل ذاتي وبشروط ميّسرة واجراءات مبسّطة.

❖ تمويل موسم جني التمور

كما تميز تمويل موسم جني التمور خلال سنة 2024 بإرتفاع في حجم القروض المسندة مقارنة بسنة 2023، حيث إرتفع حجم القروض المسندة من **6 م د** سنة 2023 إلى **6,5 م د** سنة 2024.

❖ تمويل إقتناء الأعلاف الخشنة

تم خلال سنة 2024 الإنطلاق في تنفيذ برنامج جديد مخصص لتمويل إقتناء الأعلاف الخشنة لفائدة صغار مربي الماشية الناشطين بصفة فردية أو صلب هياكل مهنية، ويتم اسناد هذه القروض الموسمية بدون ضمانات وبشروط ميسّرة ووفق اجراءات تمويل مبسّطة وبسقف تمويل يصل إلى **10 آلاف دينار** بالنسبة لصغار مربي الماشية و**100 ألف دينار** بالنسبة للشركات الأهلية والشركات التعاونية للخدمات الفلاحية ومجامع التنمية الفلاحية الناشطة في مجال تربية الماشية.

وقد تولى البنك إسناد **820** قرض بكلفة جملية للمشاريع تناهز **7,5 م د.**

علما وأنه تم خلال سنة 2024 مواصلة تنفيذ الإجراءات الخصوصية لتمويل موسمي زراعة الحبوب وجني التمور بالإضافة إلى برنامج اقتناء الأعلاف الخشنة من خلال تبسيط مطلب الحصول على قرض والإقتصار على عدد محدود من الوثائق وإختصار آجال البت في مطالب التمويل وصرف القروض.

2-2- قروض الأموال المتداولة في قطاع الصناعات التقليدية "ONA FDR"

سجل البنك تراجعا في مجال تمويل إحتياجات الحرفيين من الأموال المتداولة في قطاع الصناعات التقليدية خلال سنة 2024 مقارنة بسنة 2023 من **3746 قرض** بحجم جملي للقروض يناهز **14,2م د** سنة 2023 إلى **2644 قرض** بحجم جملي للقروض يناهز **10,9 م د** سنة 2024.

2-3- تمويل الإحتياجات من الأموال المتداولة

شهد نسق تمويل الاحتياجات من الأموال المتداولة لفائدة حرفاء البنك تطوّرا خلال سنة 2024 مقارنة بسنة 2023، حيث إرتفع عدد القروض المسندة من **812** قرض بقيمة جملية تناهز **9,5 م د** خلال سنة 2023 إلى **926** قرض مال متداول بقيمة جملية تناهز **10,3 م د** خلال سنة 2024.

2-4- قروض مسندة في إطار برنامج "جيل جديد من الباعثين"

تولى البنك إبرام ملاحق لبرنامج "جيل جديد من الباعثين" مع وزارة التشغيل والتكوين المهني قصد مواصلة دعم ومساندة باعثي المقاولات الصغرى الممولين في إطار هذا البرنامج، وقد تم تمكين هذه الشريحة من قروض أموال متداولة بسقف 20 أ.د للقرض الواحد وبنسبة فائدة بنكية بـ5% ومدة سداد بخمس سنوات منها مدة إمهال بـ6 أشهر مع طرح فوائض التأخير على المبالغ الغير مستخلصة.

وقد تولى البنك تمويل **143** مشروع بكلفة جملية للقروض تناهز **2,8 م د**.

2-5- قروض مسندة في إطار برنامج "Maktabti"

تولى البنك احداث منتوج جديد "Maktabti" مخصص لتمويل إحداث أو توسعة المكتبات، وتسند القروض بسقف تمويل يصل إلى حدود 30 أ د بالنسبة للإحداث و20 أ د بالنسبة للتوسعة.

وقد تولى البنك تمويل **104** مشروع بكلفة جملية للمشاريع تناهز **1,8 م د**.

2-6- قروض لفائدة الفئات الضعيفة ومحدودة الدخل

تم في إطار قانون المالية لسنة 2024 إحداث خط تمويل بقيمة **20 م د** مخصص لإسناد قروض بشروط ميسّرة لفائدة الفئات الضعيفة ومحدودة الدخل عن طريق البنك. وتسند هذه القروض بسقف تمويل لا يتعدى 10 آلاف دينار على مدّة سداد قصوى بـ6 سنوات ومدّة إمهال بسنة واحدة وبدون نسبة فائدة بنكية. وقد تولى البنك إسناد **2108 قرض** بكلفة جملية تناهز **19,6 م د.**

3- تمويل بصيغة الإجارة

شهد نسق التمويل بصيغة الإجارة إرتفاعا ملحوظا خلال سنة 2024 مقارنة بسنة 2023، حيث إرتفع عدد التمويلات المسندة من **629** تمويل بكلفة إستثمار تناهز **39,1 م د** موفى سنة 2023 إلى **683** تمويل بكلفة إستثمار تناهز **42,8 م د** موفى سنة 2024 أي بزيادة تقدر بـ **10%** من حجم الاستثمار.

وتمثل التمويلات بصيغة الإجارة الموجهة لنقل الأشخاص (تاكسي - لواج – نقل ريفي) نسبة **65%** من حجم هذه التمويلات.

4- الشركات الأهلية

4-1- الإطار القانوني ومصادر التمويل

- المرسوم عدد 15 لسنة 2022 المؤرخ في 20 مارس 2022 المتعلق بالشركات الأهلية،
- الفصل 29 من قانون المالية لسنة 2023 والذي خصص **20 م د** لتمويل الشركات الأهلية عن طريق البنك التونسي للتضامن.

4-2- الإطار الترتيبي

- إبرام اتفاقيات التمويل بين وزارة المالية ووزارة التشغيل والتكوين المهني والبنك التونسي للتضامن للتصرّف في خطوط التمويل المرصودة للشركات الأهلية،
- إمضاء مذكرة تنظيمية مشتركة بين وزارة التشغيل والبنك التونسي للتضامن تضبط شروط وإجراءات الانتفاع بخطوط التمويل،
- تركيز منصة إلكترونية بموقع الواب الرسمي للبنك التونسي للتضامن www.bts.com.tn مخصصة لتقديم مطالب التمويل .

4-3- الإعتمادات المرصودة لفائدة البنك

تم رصد اعتمادات جملية بقيمة **20 م د** لفائدة البنك التونسي للتضامن لتمويل الشركات الأهلية.

4-4- خصائص القروض المسندة (الفصل 32 من قانون المالية سنة 2024)

- سقف التمويل: **300 ألف دينار**،
- مدّة التسديد القصوى: **10 سنوات**،
- مدّة الإمهال القصوى: سنتي (02) إمهال،
- نسبة الفائدة السنوية: **5%**،
- التمويل الذاتي: **بدون تمويل ذاتي باستثناء الأنشطة التي يمكنها الانتفاع بمنح خصوصية.**

4-5- إجراءات مر افقة خصوصية

- تنظيم دورات تكوينية لمرافقة الشركات الأهلية التي انطلقت في النشاط لفائدة المشرفين على هذه الشركات بمقر البنك التونسي للتضامن حول أسس التصرّف وحسن تسيير الشركات الأهلية،
- إحداث فضاء خاص بالشركات الأهلية بالمقر المركزي للبنك (مكتب الشركات الأهلية)،

- إحداث خط أخضر: **80107070**،
- وضع بوابة إلكترونية خاصة بالشركات الأهلية بموقع واب البنك www.bts.com.tn،
- تعيين مخاطب وحيد مركزيا وجهويا.

6-4- إنجازات سنة 2024

تولى البنك خلال سنة 2024 إسناد 29 قرض لتمويل **الشركات الأهلية** بكلفة استثمار تناهز **7,7 م د**، وبذلك يبلغ العدد الجملي للشركات الأهلية الممولة من قبل البنك **39 شركة أهلية** باستثمارات جملية تناهز **11,1 م د** خلال الفترة (2023-2024).

وتتمثل أهم مجالات التمويل أساسا في:

- ✓ الميكنة الفلاحية،
- ✓ صنع الأعلاف،
- ✓ تربية الإبل،
- ✓ تثمين المنتوجات الغابية،
- ✓ صناعة النسيج،
- ✓ صناعة الجلود والأحذية،
- ✓ صناعة الطابوق الخلوي،
- ✓ نقل العملة في القطاع الفلاحي،
- ✓ خدمات رياضية وثقافية وترفيهية،
- ✓ انتاج الطاقات المتجددة،
- ✓ رسكلة البلاستيك.

وترتكز التمويلات المسندة لفائدة الشركات الأهلية إلى موفى سنة 2024 بالولايات التالية:

الولاية	عدد الشركات	حجم الإستثمارات (أ د)
القصرين	2	597
القيروان	4	1 200
المهدية	1	300
باجة	3	899
بنزرت	1	296

الولاية	عدد الشركات	حجم الإستثمارات (أ د)
تطاوين	4	1 200
توزر	2	511
جندوبة	2	585
زغوان	1	80
سليانة	5	1 460
سيدي بوزيد	4	1 155
صفاقس	1	300
قبلي	1	300
قفصة	4	1 144
مدنين	3	815
نابل	1	300
المجموع	**39**	**11 141**

5- تمويل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

5-1- مؤسسات الإقتصاد الإجتماعي والتضامني

تم خلال سنة 2024 مواصلة تنفيذ برنامج تمويل مؤسسات الإقتصاد الإجتماعي والتضامني وذلك باسناد قروض بشروط ميسّرة وبسقف تمويل لا يتعدى 300 أ د على مدة سداد بـ 7 سنوات منها سنة إمهال وبنسبة فائدة سنوية بـ 5%.

تولى البنك خلال سنة 2024 تمويل **30 مؤسسة إقتصاد إجتماعي وتضامني** بكلفة إستثمار جملية ناهزت **5,4 م د**.

وبذلك يبلغ العدد الجملي للمشاريع الممولة عن طريق خط تمويل مؤسسات الإقتصاد الإجتماعي والتضامني **45 مؤسسة** بكلفة إستثمار تناهز **9,5 م د** خلال الفترة (2022-2024).

5-2- برنامج "JEUN'ESS" لتمويل مؤسسات الإقتصاد الإجتماعي والتضامني

تم الإنطلاق في تنفيذ برنامج جديد لتمويل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ممول من قبل مكتب العمل الدولي "BIT" عن طريق منح مالية يشمل 7 ولايات داخلية (جندوبة – الكاف القيروان – القصرين – سيدي بوزيد – قابس – قبلي).

وقد تولى البنك تمويل **27 مؤسسة إقتصاد إجتماعي وتضامني** بكلفة إستثمار ناهزت **2,1 م د**.

6- تحليل المصادقات

6-1- حسب أصناف خطوط التمويل

يعتمد البنك التونسي للتضامن في تمويلاته على صنفين من الموارد:

- ✓ الصنف الأول: الموارد الذاتية للبنك،
- ✓ الصنف الثاني: موارد يتصرّف فيها البنك للحساب "Gestion pour compte".

تم تخصيص قرابة **80%** من تمويلات البنك خلال سنة 2024 على موارده الذاتية لتمويل قرابة 53% من القروض الممنوحة كما يبينه الجدول التالي:

السنة	2023		2024	
الموارد	الموارد الذاتية للبنك	التصرّف للحساب	الموارد الذاتية للبنك	التصرّف للحساب
عدد القروض	8486	7881	8821	7698
النسبة (%)	%51,8	%48,2	%53,4	%46,6
حجم القروض (م د)	169,3	26,1	190,8	46,3
النسبة (%)	%86,6	%13,4	%80,5	%19,5

6-2- حسب القطاعات الإقتصادية

شهدت سنة 2024 إرتفاعا ملحوظا في حصة القطاع الفلاحي من حيث كلفة المشاريع الممولة من **15%** خلال سنة 2023 إلى **20%** خلال سنة 2024 مقابل إستقرار نسبي في حصة قطاع الخدمات **(54%)** والمهن الصغرى **(22%)**.

ويعود الإرتفاع الملحوظ في كلفة المشاريع الممولة في القطاع الفلاحي خلال سنة 2024 إلى تمويل عديد البرامج الموجهة خصوصا لتمويل المواسم الفلاحية إضافة إلى تمويل الشركات الأهلية ولمؤسسات الإقتصاد الإجتماعي والتضامني في المجال الفلاحي.

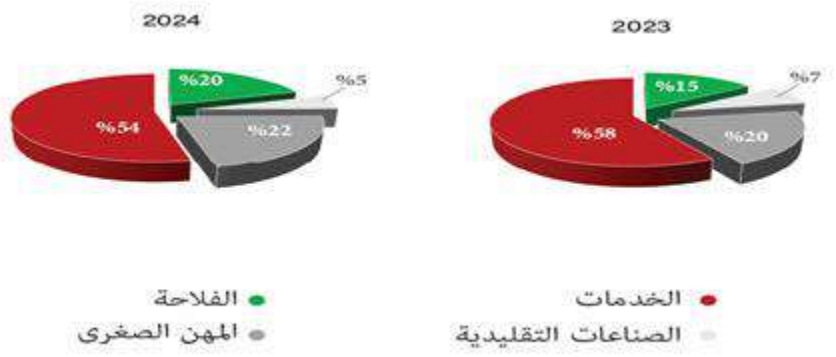

3-6- حسب المستوى التعليمي

سجّل البنك خلال سنة **2024** استقرارا في عدد المشاريع الممولة لفائدة حاملي الشهائد العليا بـ **2619** مشروع بكلفة إستثمار جملية تناهز **92,4** م د مقابل 2793 مشروع وكلفة إستثمارات بـ 92 م د خلال سنة 2023.

4-6- حسب الجهات

بلغت حصة الجهات الداخلية (14 ولاية) نسبة **50%** من عدد القروض وإستقرارا في كلفة الإستثمارات في حدود **41%**، مقابل على التوالي **55%** و**41%** خلال سنة 2023.

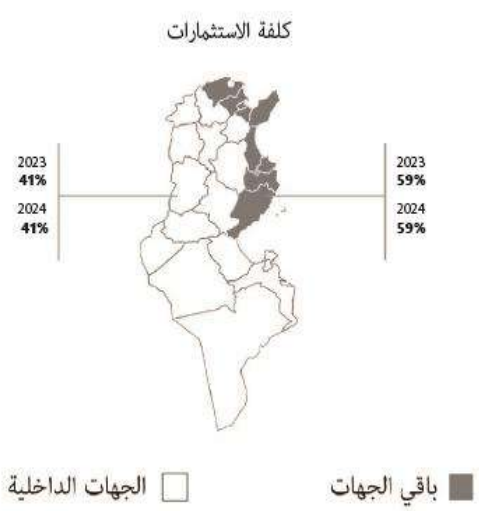

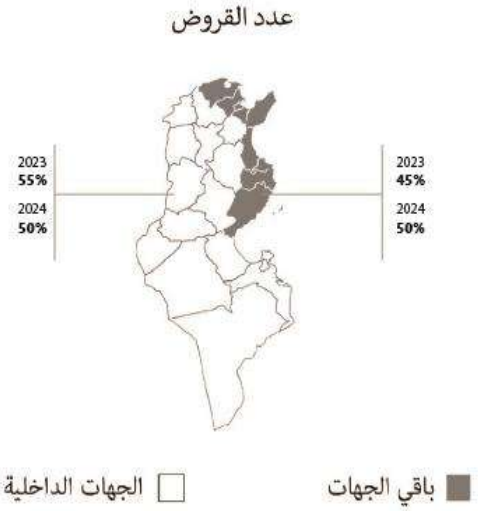

5-6- حسب النوع الإجتماعي

يتبين من خلال تحليل المصادقات تراجعا طفيفا في حصة المرأة من كلفة الإستثمارات خلال سنة 2024 مقارنة بسنة 2023، حيث بلغت هذه النسبة **34%** سنة 2024 مقابل **38%** خلال سنة 2024.

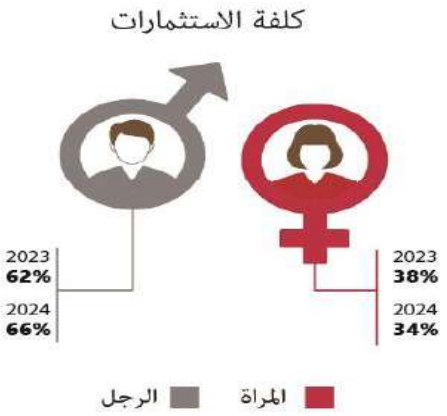

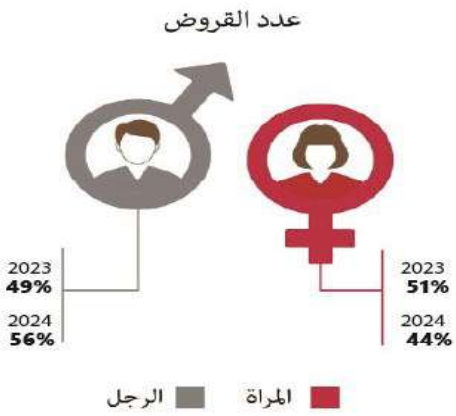

6-6- حسب نوعية المشروع

سجلت حصة مشاريع الإحداث إرتفاعا ملحوظا من **37%** إلى **43%** من عدد المصادقات وإستقرارا في كلفة الإستثمارات إلى حدود الـ **54%** خلال سنة 2024 مقارنة بسنة 2023، ويعود هذا التحسن أساسا إلى إستهداف البنك باعثين جدد من خلال تنويع المنتوجات البنكية المنجزة بالشراكة مع عديد الهياكل.

6-7- إبرام إتفاقيات تمويل وشراكة

- ✓ امضاء اتفاقية شراكة وتعاون بين البنك التونسي للتضامن والديوان الوطني للأعلاف وديوان تربية الماشية وتوفير المرعى تتعلق بإحداث خط تمويل جديد بـ 10 مليون دينار لتمويل صغار مربي الماشية بالأعلاف الخشنة يوم الجمعة 26 أفريل 2024،
- ✓ إبرام اتفاقية شراكة وتعاون بين البنك التونسي للتضامن وشركة اللحوم لإنجاز برنامج خصوصي لتمويل سلسلة جديدة من الفضاءات العصرية لبيع اللحوم الحمراء يوم الثلاثاء 03 ديسمبر 2024،
- ✓ إمضاء منشور مشترك بين البنك ووزارة الفلاحة يتعلق بتخصيص 20 مليون دينار لفائدة صغار الفلاحين لتمويل موسم زراعة الحبوب (2025/2024) يوم 30 سبتمبر 2024،
- ✓ إمضاء منشور مشترك بين البنك ووزارة الفلاحة يتعلق بتخصيص 12 مليون دينار لفائدة صغار الفلاحين لجمع وتخزين التمور بولايات قبلي وتوزر وقفصة وقابس للموسم الفلاحي(2025/2024) يوم 18 أكتوبر 2024،
- ✓ إبرام منشور مشترك بين البنك ووزارة الفلاحة لتمويل موسم جني الزيتون للموسم الفلاحي 2025/2024 يوم 12ديسمبر2024.

7- إنجاز المشاريع الصغرى

بلغت جملة الدفوعات بعنوان تمويل المشاريع الصغرى خلال سنة 2024 ما يناهز **224 م د.**

كما قام البنك في هذا الإطار بخلاص **7413** عملية تزوّد لفائدة باعثين ممولين بمبلغ جملي ناهز 150 م د، موزعة كما يلي:

- 659 عملية تزود لإقتناء وسائل نقل بقيمة 44 م د،
- 6754عملية تزود لإقتناء تجهيزات مختلفة بقيمة 106 م د.

كما تولى البنك القيام بـ12 ألف عملية تحويل لمبالغ مالية قدرها حوالي 74 م د لفائدة المنتفعين بالقروض بعنوان أموال متداولة وتهيئة محلات.

II- تدخلات منظومة القروض الصغيرة

1 - نشاط الإقراض

تعتبر سنة 2024 سنة إستثنائية بالنسبة لنشاط الإقراض لجمعيات القروض الصغيرة نظرا لتأخر صدور الأمر المتعلق بالتمديد في الأجل الممنوح لجمعيات القروض الصغيرة للإمتثال للمرسوم عدد 117 لسنة 2011 بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية إلى حين صدوره بتاريخ 5 نوفمبر 2024 ولمعالجة هذه الوضعية الإستثنائية تولى البنك إتخاذ جملة من الإجراءات الخصوصية لتدارك هذا التأخير قدر الإمكان من خلال ما يلي:

- تخصيص اعتمادات في حدود 40 مليون دينار للفترة المتبقية من سنة 2024 يتم صرفها لفائدة الجمعيات الناشطة على قسطين عوضا عن 4 أقساط،
- تخصيص إعتماد قدره 6,1 مليون دينار لفائدة الفلاحين لتمويل موسم الزراعات الكبرى موجهة أساسا لولايات الشمال الغربي وبنزرت وزغوان،
- صرف القسط الأول مباشرة عند إبرام العقد مع الجمعيات الناشطة المعنية،
- صرف القسط الثاني بعد الحصول على كشوفات إستعمال القسط الأول وإحالة مبالغ الإستخلاصات دون المطالبة بإنجاز عملية جرد ملفات القسط الأول وذلك بصفة إستثنائية وإرجائها عند ختم البرنامج في موفى السنة.

هذا وقد اعتمد البنك المرونة في شروط صرف القسط الثاني بالنسبة للجمعيات التي لم تتمكن من توفير قوائمها المالية المصادق عليها من قبل مراقب الحسابات لسنة 2023 والإقتصار على تعهد من قبل مراقب الحسابات بإعداد وتوفير القوائم المالية في آجال مضبوطة.

وقد تمكنت 187 جمعية قروض صغيرة خلال شهري نوفمبر وديسمبر من سنة 2024 من إسناد حوالي 19 222 قرض بمبلغ جملي للقروض يناهز 47,048 م د موزعة كما يلي:

البرامج	عدد القروض المسندة	مبلغ القروض المسندة (م د)
البرنامج العادي	17 634	40,964
برنامج الزراعات الكبرى	1588	6,083
المجموع	**19 222**	**47,048**

وفيما يلي أهم خصائص القروض الصغيرة المسندة:

✓ **التوزيع القطاعي:**

القطاع	الحصة من مبلغ القروض	القطاع	الحصة من مبلغ القروض
الفلاحة	%51,5	الصناعات التقليدية	%3,7
المهن الصغرى	%15,2	التجارة	%18,8
الخدمات	%7,2	تحسين ظروف العيش	%3,6

✓ **التوزيع الجهوي:**

الجهة	الحصة من القروض	الجهة	الحصة من القروض
الشمال الشرقي:	%28,4	الشمال الغربي:	%0,22
الوسط الشرقي:	%19,1	الوسط الغربي:	%16
الجنوب الشرقي:	%7,0	الجنوب الغربي:	%7,5

✓ **حصة الجهات الداخلية: 56%**

✓ **حصة المرأة: 55%**

✓ **حصة مشاريع الإحداث:27,2 %**

2- برنامج إعادة الهيكلة

2-1- القسط الأول الخاص بولايات تونس الكبرى والشمال الغربي والوسط الشرقي

تحصلت 11 جمعية جهوية للتمويل الصغير بولايات أريانة ومنوبة وبن عروس وباجة والكاف وجندوبة وسليانة وصفاقس والمهدية وسوسة والمنستير على الموافقة المبدئية من وزارة المالية لإسنادها ترخيص لتعاطي نشاط مؤسسات التمويل الصغير بتاريخ 6 اوت 2024 في حين لاتزال ولاية تونس في إنتظار إستكمال بعض الوثائق التي تخص بعض أعضاء الهيئة المديرة وإعادة عرضها على مجلس إدارة سلطة رقابة التمويل الصغير لاحقا.

تم عقد جلسة عمل اللجنة الفنية لبرنامج إعادة الهيكلة خلال شهر أكتوبر 2024 لمتابعة تنفيذ الإجراءات المستوجبة للحصول على التراخيص النهائية لممارسة نشاط التمويل الصغير بالنسبة لـ 11 جمعية جهوية للتمويل الصغير والمتمثلة في:

- توفير الإعتماد الجمعياتي الأدنى والمقدر بـ 50 ألف دينار لكل جمعية جهوية،
- التنسيق بين مصالح سلطة رقابة التمويل الصغير والهيئة المديرة للجمعيات الجهوية لزيارة مقراتها،
- مراسلة الجمعيات الجهوية للتمويل الصغير المتحصلة على الموافقات المبدئية لوزارة المالية لممارسة نشاط التمويل الصغير ومطالبتها بـ:
  - تحيين الملف القانوني للجمعيات الجهوية،
  - فتح حساب جاري بنكي لدى البنك،
  - إعداد ملف صرف الإعتماد الجمعياتي الأدنى،
  - مراسلة سلطة رقابة التمويل الصغير لتحديد موعد لزيارات مقرات الجمعية الجهوية للتمويل الصغير.

2-2- القسط الثاني من البرنامج المتعلق بالشمال الشرقي والوسط الغربي والجنوب الشرقي والغربي

- تم خلال شهر جوان 2024 القيام بإعلان طلب العروض طبقا لكراس الشروط الجديدة،
- تم القيام بعملية التقييم من قبل لجنة التقييم المحدثة في الغرض خلال شهر جويلية 2024،
- تم عرض تقرير التقييم على اللجنة الداخلية لمراقبة الصفقات في مناسبتين بتاريخ 14 أكتوبر 2024 و30 ديسمبر 2024 وسيتم عرضة مجددا بعد إستفاء بعض المعطيات الإضافية المقترحة من قبل اللجنة.

2-3- إعداد دليل إجراءات للجمعيات الجهوية للتمويل الصغير

- تم خلال شهر جوان 2024 القيام بإعلان طلب العروض طبقا لكراس الشروط الجديدة،
- تم القيام بعملية التقييم من قبل لجنة التقييم المحدثة في الغرض خلال شهر جويلية 2024،
- تم عرض تقرير التقييم على اللجنة الداخلية لمراقبة الصفقات في مناسبتين بتاريخ 14 أكتوبر 2024 و30 ديسمبر 2024 وسيتم عرضة مجددا بعد إستفاء بعض المعطيات الإضافية المقترحة من قبل اللجنة.

4-2- تركيز منظومة معلوماتية خاصة بالجمعيات الجهوية للتمويل الصغير

- تم خلال شهر جوان 2024 القيام بإعلان طلب العروض طبقا لكراس الشروط الجديدة،
- تم القيام بعملية التقييم من قبل لجنة التقييم المحدثة في الغرض خلال شهر جويلية 2024،
- تم عرض تقرير التقييم على اللجنة الداخلية لمراقبة الصفقات بالبنك وقد تم إعلان طلب العروض غير مثمر.

III- نشاط الاستغلال البنكي

تميزت سنة 2024 بمواصلة تثبيت النشاط التجاري للبنك في إطار تنفيذ استراتيجيته الرامية إلى دعم الإدماج المالي والاقتصادي والعمل على تطوير منتوجاته ومؤشراته البنكية.

1- حصيلة نشاط الاستغلال البنكي

❖ فتح الحسابات البنكية بالفروع

بلغ عدد الحسابات البنكية المفتوحة خلال سنة 2024 حدود 10 915 حساب بنكي جاري وذلك من خلال تحويل الحسابات الخاصة بقروض المشاريع الصغرى إلى حسابات جارية تتضمن "إتفاقية حساب" مبرمة مع الحريف في الغرض، وذلك في إطار تحويل الفروع الجهوية للبنك إلى فروع تجارية 2023.

هذا وقد سجل الرصيد المتوفر بالحسابات البنكية المفتوحة على مستوى مختلف الفروع بتاريخ 31 ديسمبر 2024 ما يفوق **46 م د** مقابل **34 م د** خلال سنة 2023 أي بنسبة تطور ناهزت 35%من حجم هذه الإعتمادات.

❖ النشاط النقدي للخزينة

سجلت عمليات التنزيل خلال سنة 2024 مبالغ فاقت **173 مليون دينار** وعمليات سحب لنفس السنة ناهزت **113 مليون** دينار في تطور ملحوظ مقارنة بسنة 2023 كما يبينه الجدول التالي:

الوحدة: مليون دينار

عمليات التنزيل				عمليات السحب			
العدد		المبلغ		العدد		المبلغ	
2023	2024	2023	2024	2023	2024	2023	2024
138 481	185 541	125,603	173,487	48 973	55 751	94,291	113,372
نسبة التطور 2024/2023							
34%		38%		14%		20%	

الزيادة في عمليات التنزيل والسحب مقارنة بسنة 2023 تشير إلى تزايد النشاط ورغبة الحرفاء في استخدام خدمات البنك بشكل أكبر وهو مؤشرً إيجابي في تنفيذ خطة البنك في مجال تحويل الفروع إلى فروع تجارية.

❖ عمليات المقاصة البنكية

يبين الجدول الموالي توزيع كافة العمليات المتعلقة بالمقاصة البنكية خلال سنة 2024 مقارنة بسنة 2023:

الوحدة: مليون دينار

السنة	الصادرة				الواردة			
	العدد		المبلغ		العدد		المبلغ	
	2023	2024	2023	2024	2023	2024	2023	2024
التحويلات	11 955	13 959	95,867	83,403	23 266	29 793	106,486	105,881
الاقتطاع المستخلص	97 451	77 676	33,162	31,005	1 682	3 198	24,901	33,478
صكوك بنكية	8 571	14 246	18,614	28,465	26 417	33 215	101,598	93,495
الكمبيالات	225	566	1,174	2,582	277	736	2,589	4,949
المجموع	**100 202**	**106 447**	**148,819**	**145,455**	**51 642**	**66 942**	**235,574**	**237,803**

ويتبين من خلال هذا الجدول ما يلي:

- ارتفاع في عدد المعاملات بالصكوك البنكية من 34988 عملية خلال سنة 2023 إلى 47461 عملية خلال سنة 2024 وذلك يرجع بالأساس إلى الإقبال على إستعمال الصكوك البنكية في كافة عمليات الصرف،
- ارتفاع في عدد المعاملات بالتحويلات والكمبيالات الصادرة من حوالي 12 ألف تحويل خلال سنة 2023 إلى قرابة 14 ألف خلال سنة 2024 والواردة من قرابة 23 ألف عملية تحويل إلى قرابة 30 ألف تحويل خلال سنة 2024،

- تراجع في عدد ومبلغ عمليات الاقتطاعات الصادرة المستخلصة بإعتبار قيام حرفاء البنك باستخلاص قروضهم مباشرة من حساباتهم الجارية المفتوحة لديه إضافة الى توظيف عمليات الاقتطاع الداخلي،
- سجل البنك زيادة في عدد العمليات وهو ما يشير إلى توسع القاعدة واستخدام الخدمات البنكية من شريحة أكبر من الحرفاء.

2- الخدمات المرتبطة بالبطاقات البنكية والموزعات الالية

❖ الموزعات الآلية

شهدت سنة 2024 إستكمال تركيز كافة الموزعات الآلية النقدية بكافة الفروع والبالغ عددها 26 موزع باستثناء فرعي الكاف وقبلي في انتظار نقلة مقري الفرعين وتهيئتهما.

تم خلال سنة 2024 تسجيل 473 عملية شحن للموزعات الألية في كافة الفروع التجارية للبنك بمبلغ جملي قدر بـ **37** مليون دينار.

وقد تم إلى موفى سنة 2024 تسجيل ما يفوق 151 ألف عملية سحب عن طريق شبكة الموزعات الآلية للبنك منها 31 ألف عن طريق حرفاء البنك و120 ألف عملية عن طريق حرفاء البنوك الأخرى.

❖ البطاقات البنكية

تم خلال سنة 2024 إصدار حوالي 8605 بطاقة بنكية مثلت نسبة إنجاز قدرت بـ 77 % من أهداف البنك لسنة 2024 وحصيلة جملية ناهزت 21431 بطاقة بنكية منذ بداية النشاط النقدي للبنك.

وقدرت المعاملات بالبطاقات البنكية بـ 106895 عملية خلال سنة 2024 منها 37540 عملية شراء إلكترونية.

3- القروض التجارية

تولى البنك خلال سنة 2024 إسناد قروضا تجارية لفائدة حرفائه في شكل ضمان بنكي وتسبقة على مستحقات ادارية وخصوم تجارية موزعة على النحو التالي:

3-1- الضمان البنكي

قام البنك بإسناد 227 ضمان بنكي بقيمة 942 ألف دينار لفائدة حرفائه خلال سنة 2024.

3-2- خصوم تجارية

قام البنك بإسناد 92 خصم تجاري على كمبيالات مسحوبة بقيمة جملية قدرت بـ 690 ألف دينار.

3-3- تسبقة على ديون ادارية

تمكن البنك من إنجاز 328 عملية تسبقة لفائدة المزودين المتعاقدين مع البنك والمنتفعين بصفقات مع المؤسسات العمومية بمبلغ جملي بقيمة 10 مليون دينار.

الجزء الثاني

الاستخلاصات

I- إستخلاصات قروض المشاريع الصغرى

تقدر المبالغ المستخلصة من قبل البنك خلال سنة 2024 بـ **172,1 م د** مقابل **158,9 م د** خلال سنة 2023 أي بزيـــادة قدرها **8%**، وتقدر المبالغ التي حلّ أجلها حوالي **224 م د** وبذلك تكون نسبة الاستخلاص لسنة 2024 في حدود **77%**.

كما تطورت النسبة العامة للاستخلاص من **74,2 %** في موفي سنة 2023 الى **74,8 %** في موفي سنة 2024.

ويتبين من خلال تحليل نتائج الإستخلاصات إستعادة نسقها التصاعدي بعد جائحة "كورونا".

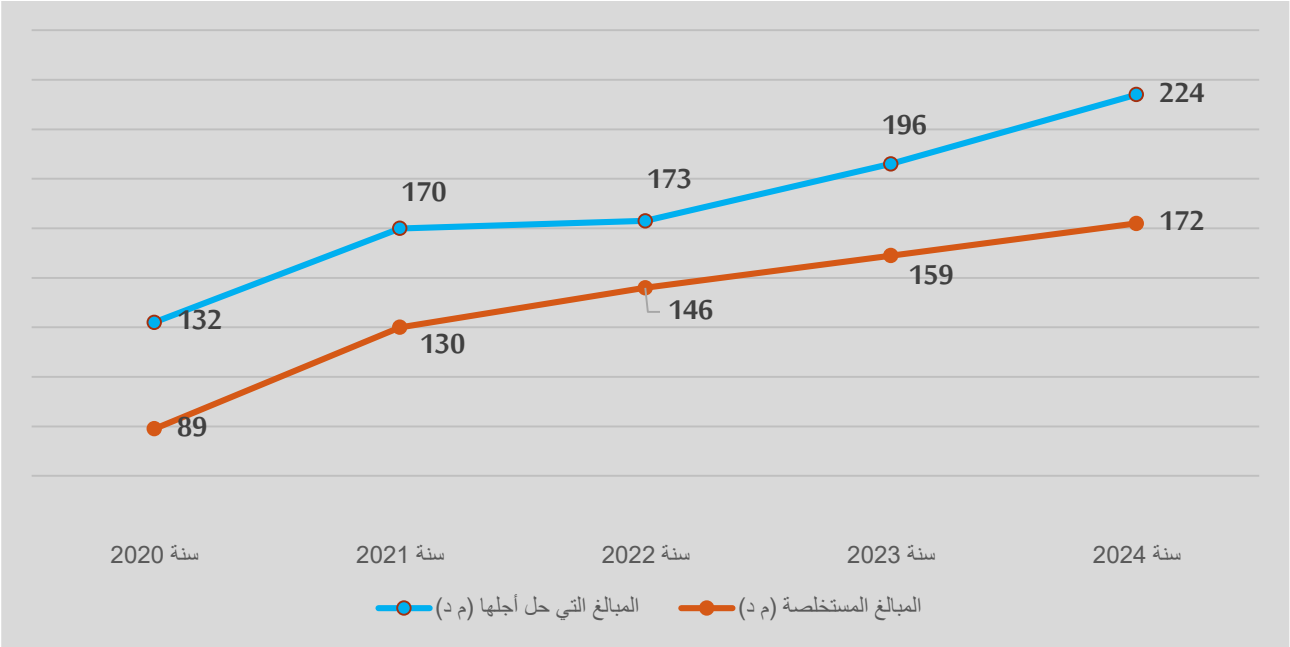

1- تحليل نتائج الإستخلاص

✓ حسب القطاعات الاقتصادية

تقدّر نسبة الاستخلاص المسجلة على مستوى قطاع الخدمات بحوالي **84,5%** خلال سنة 2024، وهي أفضل نسبة إستخلاص بينما لا تتجاوز هذه النسبة **61,1%** بالنسبة لقطاع المهن الصغرى.

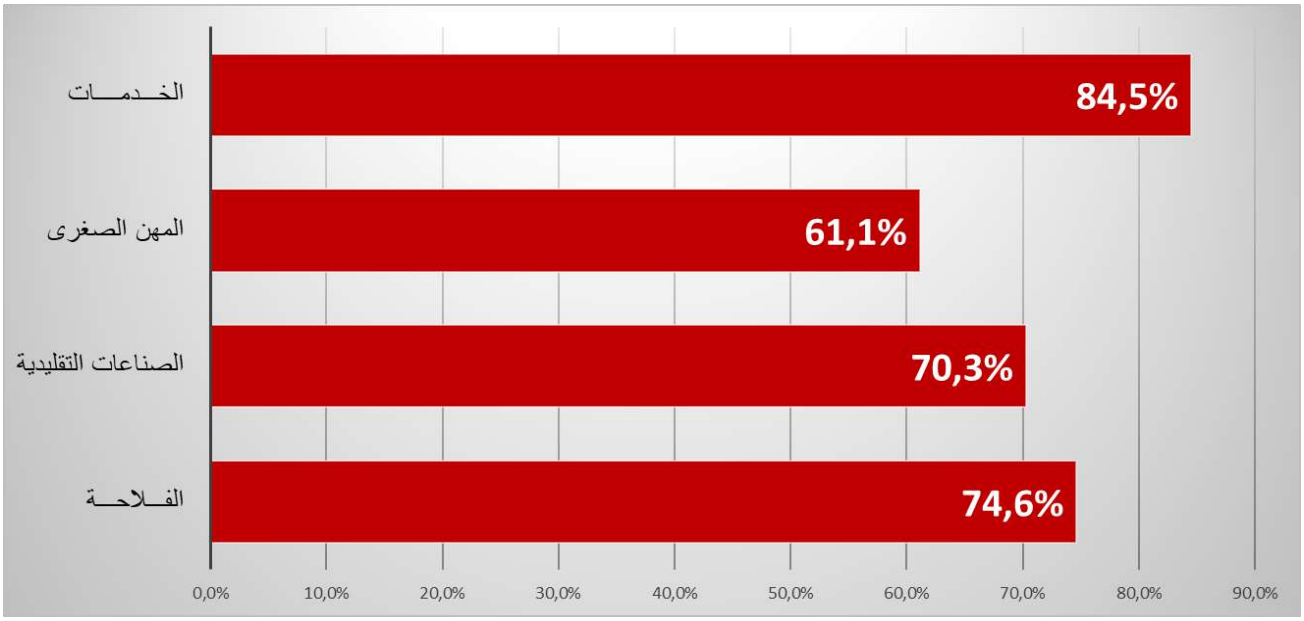

✓ حسب الجهات

سجلت الفروع المتواجدة بصفاقس (1و2) وسليانة وأريانة2 والمهدية أحسن نسب إستخلاص سنوية في حين لاتزال الفروع المتواجدة بالقصرين والكاف وقفصة تواجه صعوبات في تحصيل الاستخلاصات حيث تراوحت نسبة الاستخلاص بين **58 %** و**59 %**.

✓ حسب المستوى التعليمي

تمّ تسجيل نسبة إستخلاص لحاملي الشهائد العليا بـ **81%** خلال سنة 2024 مقابل **74%** لباقي المستويات التعليمية.

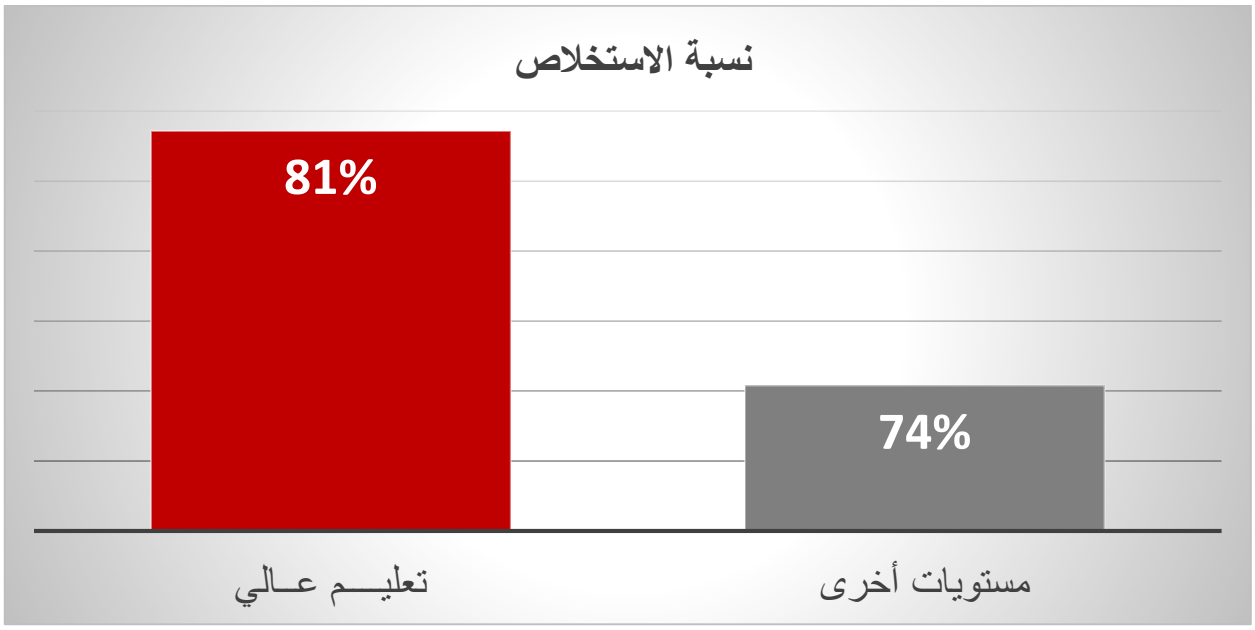

✓ **حسب النوع الاجتماعي**

سجلت نسبة إستخلاص بالنسبة للعنصر النسائي **78**% سنة 2024 وذلك مقابل **74**% بالنسبة للرجل.

2- آليات المساعدة على الاستخلاص

ساهمت الإجراءات التي إتخذها البنك في تحسين نتائج الإستخلاص، والتي تتلخص في أهم الإجراءات التالية:

- إرسال إشعارات بريدية شملت جميع الحرفاء وتم من خلالها حثهم على تسوية وضعيتهم تجاه البنك،
- إرسال إرساليات قصيرة خصّت لـ:
  - التذكير بحلول أجل أول قسط وذلك بصفة آلية في بداية كل شهر،
  - تذكير الحرفاء الذين تخلدت بذمتهم ديون(أقل من ثلاثة أقساط)قصد تحسيسهم على الإيفاء بتعهداتهم،
- برقيات عبر منظومة " WEB-Télégramme" بصفة شهرية شملت الحرفاء الممولين عن طريق الإجارة،
- إجتماعات لجنة الإستخلاص والتي يتمّ من خلالها متابعة مآل الملفات التي في طور النزاعات والعمل على الإسراع في تنفيذ الأحكام الصادرة ضد المتلددين في الخلاص من خلال التنفيذ على مكونات المشروع والممتلكات الخاصة للحرفاء وتقوم بصياغة محاضر جلسات في الغرض تتضمن التوصيات اللازمة لضمان حسن سير الاجراءات المتبعة وسرعة الاستخلاص.

II- إستخلاصات منظومة القروض الصغيرة

شهدت إستخلاصات جمعيات القروض الصغيرة انخفاض بنسبة 6,6% من حجم المبالغ المستخلصة من 90,7 م د خلال سنة 2023 إلى 84,6 م د خلال الفترة سنة 2024.

ويرجع إنخفاض مبالغ الإستخلاصات إلى توقف نشاط الإقراض وعدم قدرة جمعيات القروض الصغيرة من تغطية مصاريف متابعة الإستخلاصات وإجراءات التقاضي إضافة إلى ضعف إقبال المنتفعين بقروض عن خلاص متخلداتهم.

هذا وقد إعتمد البنك المرونة في شروط صرف اعتمادات برنامج سنة 2024 بالنسبة للجمعيات التي لم تتوفر فيها نسب الاستخلاص الدنيا المطلوبة مع العمل على متابعتهم حالة بحالة وبصفة دورية عبر عقد جلسات عمل مع الهيئات المديرة والمدير التنفيذي للجمعيات المعنية لحثهم على الترفيع من نسب الاستخلاص ومتابعة ملفات المتلددين المحالة إلى النزاعات.

وتبعا لهذا الإجراء تمكنت 19 جمعية من الحصول على عقود برنامج سنة 2024.

وتتوزع نسب إستخلاص الجمعيات على النحو التالي:

نسبة الاستخلاص	عدد الجمعيات
95% <	33
95%-90%	70
90%-80%	103
80%-70%	74
المجموع	**280**

هذا وتقدر النسبة العامة للإستخلاص بالنسبة للقروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات إلى موفي شهر ديسمبر 2024 بـ 88,47%.

في إطار مزيد متابعة نشاط جمعيات القروض الصغيرة التي تعاني بعض المشاكل على مستوى الهيئات المديرة أو عدم إحالة مبالغ الإستخلاصات أو سوء التصرف في إدارة الموارد الموضوعة على ذمتها.

وإثر القيام بعمليات تفقد وتدقيق يقوم البنك التونسي للتضامن بإيقاف التمويل في مرحلة أولى قصد تسوية الوضعية وفي صورة عدم الإستجابة تتم إحالة ملفاتها إلى التتبعات القضائية.

وبهذا يبلغ عدد القضايا المنشورة ضد جمعيات القروض الصغيرة 84 جمعية، وشهدت سنة 2024 مواصلة طور القضايا المنشورة ضد الجمعيات والأبحاث وتكليف خبراء لدى المحاكم في بعض القضايا.

ويسجل البنك تأخيرا في البت في القضايا المنشورة وطول الإجراءات المتعلقة بها.

III- التعويض عن القروض غير القابلة للاسترجاع

تمّ خلال سنة **2024** التعويض لـ **964 ملف قرض** بمبلغ جملي من حيث أصل الدين في حدود **7,507م د** و**304 أ د** بعنوان إسترجاع مصاريف التقاضي.

وحيث لا يزال عدد **461** ملف تعويض بصدد الدرس من قبل لجنة الصندوق الوطني للضمان بمبلغ جملي من حيث أصل ديون غير قابلة للإسترجاع بقيمة **4,402 م د** و**286 أد** بعنوان مصاريف التقـاضي مقابل تعـويض لـ **1731 قـــرض** بمبلغ جملي من حيث أصل الدين قدره **12,412 م د** و**447 أ د** بعنوان إسترجاع مصاريف التقاضي خلال سنة **2023**، وهذا يعود إلى تسريع وتيرة البت في الملفات من قبل لجنة الصندوق المذكور.

وبذلك فقد بلغ العدد الجملي للقروض غير القابلة للاسترجاع التي تم تعويضها **7523** قرضا بمبلغ جملي قدره **44,752 م د** منه **1,704 م د** بعنوان إسترجاع مصاريف التتبعات القـانونية (بمعدل **7,268 م د** خلال الفترة **2020-2024**).

الجزء الثالث

الأنشطة المساندة

I-التنظيم والنظام المعلوماتي للبنك

شهدت سنة 2024 تقدما ملحوظا على مستوى الأشغال التحضيرية لتنفيذ المخطط الاستراتيجي للبنك للفترة (2021-2025) والذي يهدف أساسا الى رقمنة المنتوجات والخدمات البنكية وتطويرها بما يتماشى مع إنتظارات واحتياجات الحرفاء من ناحية، ومتطلبات التطور التكنولوجي والاندماج في الاقتصاد الرقمي من ناحية أخرى. وقد تم في هذا الصدد:

❖ على مستوى النظام المعلوماتي والتحول الرقمي للبنك

قام البنك في إطار تنفيذ بعض البرامج الوطنية تركيز وربط النظام المعلوماتي للبنك بمركزية الحسابات بالبنك المركزي التونسي والمنظومة الوطنية للخصم من المورد "تاج".

أما بخصوص تنفيذ برنامج الرقمنة، فقد شهدت سنة 2024 الشروع في تركيز منظومة رقمنة المستندات والتصرف في المراسلات (GED/GEC) إلى جانب الإنطلاق في تحديد تطبيقات التخاطب عن بعد (API) وإبرام إتفاق إطاري مع شركة "MP Soft" صاحب منظومة (UniB@nk) لربطها مع التطبيقات المذكورة.

كما تم إبرام عقد صيانة لمدة ثلاث (03) سنوات لمنصة IBM المركزية والتي تحتوي على النظام المعلوماتي (UniB@nk). وقام البنك بالشروع في هجرة المنظومة المعلوماتية الحالية (UniB@nk) إلى صيغة WEBLOGIC 12C، ما سيمكن من تسهيل بقية مراحل عملية الرقمنة وربطها بتطبيقات التخاطب الآلي عن بعد بكل أمان،

وفي إطار تعزيز سلامة نظام المعلومات الخاص بالبنك، تم خلال سنة 2024 تنفيذ مجموعة من التدابير تتعلق أساسا بتنفيذ البرامج التالية:

- ✓ إقتناء وتركيز منظومة دفاع سيبرني تعتمد على الذكاء الاصطناعي للكشف عن التهديدات والاستجابة لها بطريقة ذاتية. كما تم إبرام عقد صيانة لأجهزة ونظم ومعدات السلامة الحالية (مركز البيانات، edge، الإنترنات، شبكة WAN، شبكة LAN وOpen DNS) لفترة ثلاث (03) سنوات،
- ✓ إقتناء وتركيز تطبيقة لإدارة الهوية لدليل المستخدم الداخلي وActive Directory،

- ✓ إقتناء وتركيز تطبيقة منظومة الحفظ الاحتياطي،
- ✓ إقتناء وتركيز تطبيقة لمراقبة وإدارة الشبكة LAN/WAN،
- ✓ إقتناء تطبيقة (WAF) في إطار رقمنة نشاط البنك مع ضمان السلامة وحماية الولوج،
- ✓ الشروع في تحيين مخطط إستمرارية النشاط،
- ✓ الشروع في إقتناء منظومة Business Intelligence (BI) بدعم مؤسساتي في إطار التعاون الفني مع المؤسسة الألمانية (KfW).

❖ **على مستوى التنظيمي للبنك**

واصل البنك خلال سنة 2024 تفعيل هيكله التنظيمي جديد لمواكبة متطلبات تحقيق أهدافه الإستراتيجية وتطور نشاطه وذلك من خلال مواصلة التعيين في الخطط الوظيفية حسب إحتياجات ومتطلبات العمل بالبنك.

كما تولى البنك في إطار تقريب خدماته من الحرفاء فتح فرع جهوي ثان بولاية تونس بجهة باردو.

كما تم خلال سنة 2024 إبرام ملحق لعقد البرنامج (2021-2025) بين مجلس الإدارة والإدارة العامة للبنك بعد المصادقة على نتائج التقييم نصف المرحلي وذلك وفق مقتضيات الأمر 4953 لسنة 2013.

كما قام البنك خلال سنة 2024 بإصدار عديد المذكرات التنظيمية.

II-الإعلام والإشهار

- ✓ مشاركة البنك في فعاليات صالون "ريادة" المختص في بعث المؤسسات والمشاريع الصغرى والمتوسطة يوم 19 فيفري 2024،
- ✓ افتتاح فضاء خاص بالشركات الأهلية بالمقر المركزي للبنك التونسي للتضامن يوم الخميس 29 فيفري 2024،
- ✓ تنظيم يوم تكويني لفائدة 18 شركة أهلية جديدة بالمقر الاجتماعي للبنك التونسي للتضامن يوم 30 أكتوبر 2024،
- ✓ المساهمة في تنظيم ندوة اقليمية للشركات الأهلية بولاية بن عروس بتاريخ 7 مارس 2024،
- ✓ مساهمة البنك في تنظيم الملتقى الإقليمي للشركات الأهلية بالقيروان يوم 10 ماي 2024.

III-التهيئة والتجهيز

تولى البنك خلال سنة 2024 مواصلة أشغال التهيئة والتجهيز. وتتمثل أهم هذه الأشغال المنجزةخلال سنة 2024 فيما يلي:

- ✓ إستكمال تهيئة فرع باردو،
- ✓ تسويغ مقر جديد لفرع قبلي وستنطلق أشغال التهيئة بداية سنة 2025،
- ✓ إستكمال أشغال تهيئة وتزويق الفضاء الخارجي للبنك (الحديقة الخارجية)،
- ✓ تهيئة فضاء خاص بالمؤسسات الأهلية على مستوى المقر الاجتماعي،
- ✓ إقتناء نظام مراقبة الدخول بتقنية "التعرف بالوجه"،
- ✓ إستكمال تركيز قاعات الخزانة المصفحة (فرع جندوبة)،
- ✓ تحديث أنظمة الإنذار وأنظمة المراقبة بالفيديو (فرع تطاوين)،
- ✓ تهيئة مختلفة لبعض الفروع.

IV-الإنتدابات والتكوين

عقدت لجنة التعيينات والتأجير خلال سنة 2024، عدة إجتماعات لمتابعة سير المناظرة الخارجية التي تمّ الإعلان عنها لإنتداب 28 إطار لدعم وتعزيز شبكة الفروع والمصالح المركزية للبنك.

وفي إطار الاستراتيجية المعتمدة لتطوير وتحسين قدرة وكفاءة الموارد البشرية وتثمينها واصل البنك خلال 2024، نشاط التكوين من خلال تنظيم عديد الدورات التكوينية كالآتي:

1- التكوين بين المؤسسات INTER-ENTREPRISE

أهم المحاور المتبعة من قبل موظفي البنك تتلخص فيما يلي:

- اعتماد التقنيات الحديثة (الديجيتال) والذكاء الاصطناعي في المجال البنكي،
- اليات مكافحة تبييض الأموال،
- تقنيات الاستخلاص،

- إدارة المخاطر،
- الإعلامية والتكنولوجيا،
- اليات الأرشيف الالكتروني،
- متابعة الصفقات وتقنيات إعداد كراس الشروط،
- الاليات والتقنيات المعتمدة في هندسة التكوين،
- المجالات المختلفة للمحاسبة والجباية والمنظومات الإعلامية الخاصة بها.
- قانون المالية.

2- التكوين داخل المؤسسة INTRA-ENTREPRISE

تم تنظيم أربعة دورات تكوينية متتالية في مجال الإعلامية (EXCEL AVANCE ET POWERPOINT) وقد انتفع من هذه الدورات 27 **مشاركا** من مختلف المديريات والدوائر.

3- التكوين الإشهادي FORMATION DIPLOMANTE

انتفع **ثلاثة (03) إطارات** بالتكوين في الاختصاص البنكي(ITB) بأكاديمية البنوك التابعة لمجلس البنوك والمؤسسات المالية (CBF) وذلك في إطار الدراسة من أجل الترقية المهنية. كما تحصل إطار بالبنك مرسم بالسنة الثانية على الشهادة في الدراسات البنكية.

4- التكوين الأساسي (التربصات)FORMATION INITIALE

استقبل البنك هذه السنة قرابة **146** متربصا على مستوى المقر الاجتماعي للبنك والفروع الجهوية وقد تم تأطير العديد منهم في العديد من المجالات ذات الصلة بنشاط البنك.

وقد بلغ العدد الجملي للإطارات والعوان المنتفعين بالدورات التكوينية قرابة **116 موظفا** بنفقات تكوين تناهز **135 ألف دينار**(نسبة الإنجازات في التكوين قد بلغت **67.5 %**).

V- الموازنة الإجتماعية

1-الموارد البشرية

بلغ عدد موظفي البنك 297 موظفا في موفى سنة 2024 مقابل 304 في موفى سنة 2023 موزعة كما يلي:

✓ **حسب الصنف**

	العدد	النسبة (%)
إطارات وإطارات عليا	222	74,7
أعوان التسيير	35	11,9
أعوان التنفيذ	40	13,4
المجموع	**297**	**100**

وتقدر نسبة التأطير بحوالي 74%.

✓ **حسب النوع الإجتماعي**

	العدد	النسبة (%)
رجال	159	53,53
نساء	138	46,47
المجموع	**297**	**100**

تقدر نسبة العنصر النسائي بـ 46%.

✓ **حسب الفئة العمرية ومكان العمل**

	العدد	النسبة (%)
أقل من 25 سنة	0	0
35-25 سنة	40	13,47
50-36 سنة	152	51,18
55-51 سنة	67	22,56
55 سنة ما فوق	38	12,79
المجموع	**297**	**100**

تمثل نسبة الفئة العمرية للموظفين (أقل من 50 سنة) حوالي 64,65% والتي تعتبر عنصرا إيجابيا على مستوى الموارد البشرية المتوفرة بالبنك.

	العدد		المجموع
	رجال	نساء	
المقر الاجتماعي	63	60	41,41
الفروع	96	78	59,58
المجموع	**159**	**138**	**100**

يتمركز قرابة 59% من الموظفين بالفروع الجهوية لدعم نشاط البنك المتميز بالعمل الميداني والتدخل عن قرب.

2-الصندوق الإجتماعي

يتولى البنك التصرف في الصندوق الإجتماعي حسب الإتفاقية المصادق عليها من قبل الجمعية المهنية للبنوك وذلك من خلال إسناد قروض لا غير لفائدة الموظفين بنسبة فائدة تفاضلية ويتم إسناد هذه القروض أساسا لإقتناء أرض أو بناء أو شراء مسكن أو قروض لأغراض إجتماعية محددة بالإتفاقية المشتركة (زواج، ولادة...).

وقد تمت المصادقة على نظام التصرف في موارد الصندوق من قبل مجلس الإدارة في دورته رقم 51 بتاريخ 30 ديسمبر 2009، ويتم البت في الملفات للانتفاع بتدخلات الصندوق عن طريق اللجنة الاستشارية للمؤسسة.

تتمثل تدخلات الصندوق خلال سنة 2024، في إسناد 28 قرضا بمبلغ جملي يناهز **151 أد.**

VI-المسؤولية المجتمعية للبنك

دعما لمبادئ المسؤولية المجتمعية للمؤسسات (RSE) التي تعتبر نموذج أعمال مستدام يساعد المؤسسات على الرفع من أداءها وقدرتها التنافسية وعلى أن تكون مسؤولة إجتماعيا تجاه نفسها وتجاه أصحاب المصلحة بشكل يراعي التأثيرات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لنشاطها، قام البنك في هذا الإطار بإتخاذ عدة إجراءات تدعم هذا التوجه. وتتمثل هذه الإجراءات خصوصا فيما يلي:

- ✓ إبرام عديد إتفاقيات التمويل والشراكة مع الشركات البترولية والمنجمية في إطار المسؤولية المجتمعية،
- ✓ تخصيص ضمن إستراتيجية البنك للفترة (2021-2025) محورا إستراتيجيا خاصا (عدد 6) يدعم دور البنك في التمويل التضامني والإجتماعي المستدام،
- ✓ إحداث دائرة ضمن الهيكل التنظيمي الجديد للبنك تعنى بالمسؤولية المجتمعية وتكليف إطار بالبنك بإدارتها؛ إحداث لجنة داخلية للمسؤولية المجتمعية بالبنك تتولى المصادقة على برنامج عمل البنك في علاقة بالمسؤولية المجتمعية ومتابعة تنفيذ الأنشطة المبرمجة،
- ✓ إعداد دليل إجراءات خاص بتنفيذ أنشطة البنك في مجال المسؤولية المجتمعية.

وتتمثل أهم الأنشطة المنجزة خلال سنة 2024 فيما يلي:

- ✓ مواصلة متابعة وتقييم المشاريع الصغرى الممولة من قبل البنك في إطار برامج التمويل الذاتي بالشراكة مع المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية وشركة فسفاط قفصة،
- ✓ دراسة البنك في إطار برنامجه السنوي لطلبات تمويل عملية تجهيز قاعات إعلامية بمدرستين إبتدائيتين عن طريق جمعيات متعاقدة مع وزارة التربية في الغرض،
- ✓ إنخراط البنك في إطار المسؤولية المجتمعية المشتركة للبنوك تحت إشراف المجلس البنكي والمالي (CBF) قصد التحضير والإعداد لمشاريع في مجال المسؤولية المجتمعية.
- ✓ حضور عديد الإجتماعات تحت إشراف المجلس البنكي والمالي المتعلقة خصوصا بأهمية إعتماد المؤشرات الخاصة بمبادئ (ESG Environnement-Social-Gouvernance).

الجزء الرابع

القوائم المالية المختومة
في 31 ديسمبر 2024

1- الموازنة

(بالألف دينار)	2023-12-31	2024-12-31	مبلغ التغيير	نسبة التغيير (%)
الأصـول				
الخزينة والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة	33 056	76 236	43 180	130,6
مستحقات على المؤسسات المالية والبنكية	262 259	275 974	13 715	5,2
مستحقات على الحرفاء	1 503 524	1 555 486	51 962	3,5
محفظة السندات الاستثمار	43 966	46 412	2 446	5,6
الأصول الثابتة	10 185	9 317	-868	-8,5
أصول أخرى	41 316	42 972	1 656	4,0
المجموع	**1 894 306**	**2 006 397**	**112 091**	**5,9**
الخصـوم والأموال الذاتية				
الخصـوم				
البنك المركزي وح ج البريدية	2 434	2 632	198	8,1
المؤسسات المالية والبنكية	-	-	-	-
ودائع وأموال الحرفاء	47 606	60 779	13 173	27,7
موارد خصوصية وإقتراضات	1 641 775	1 717 013	75 238	4,6
خصوم أخرى	83 326	97 203	13 877	16,7
مجموع الخصوم	**1 775 141**	**1 877 627**	**102 486**	**5,8**
الأمـوال الذاتية				
رأس المال	60 000	60 000	-	0
الإحتياطات	13 457	13 968	511	3,8
أرباح مؤجلة	35 871	45 308	9 437	26,3
نتيجة الفترة	9 837	9 494	-343	-3,5
مجموع الأمـوال الذاتية	**119 165**	**128 770**	**9 605**	8,1
مجموع الخصوم والأموال الذاتية	**1 894 306**	**2 006 397**	**112 091**	**5,9**

2- التعهدات خارج الموازنة

(بالألف الدينار)	2023-12-31	2024-12-31
كفالات وضمانات مقدمة	1 153	1 379
التزامات مقدمة	-	-
مجموع الخصوم المحتملة	**1 153**	**1 379**
تعهدات التمويل المقدمة	88 964	97 675
تعهدات على الأسهم (مساهمات غير محررة)	-	-
مجموع التعهدات المقدمة	**88 964**	**97 675**
التعهدات التمويل المقبولة	86 832	95 884
ضمانات مقبولة	1 524 894	1 580 424
مجموع التعهدات المقبولة	**1 611 726**	**1 676 308**

3- قائمة النتائج

(بالألف دينار)	2023-12-31	2024-12-31	مبلغ التغيير	نسبة التغيير (%)
إيرادات الإستغلال البنكي	**72 831**	**76 882**	**4 051**	**5,6**
فوائد دائنة ومداخيل مماثلة	**60 862**	**64 606**	**3 744**	**6,2**
أرباح متأتية من محفظة سندات تجارية وعمليات مالية	3 068	3 096	28	0,9
عمولات	8 901	9 180	279	3,1
أعباء الإستغلال البنكي	**-5 430**	**-5 441**	**-11**	**0,2**
عمولات دائنة	-5 146	-4 828	318	-6,2
فوائد مدينة	-284	-613	-329	115,8
الناتج البنكي الصافي	**67 401**	**71 441**	**4 040**	**6,0**
مخصصات المدخرات	-2 175	-2 633	-458	21,1
مخصصات المدخرات ونتيجة معدلة لمبالغ على السندات الاستثمار	70	-8	-78	-111,4
إيرادات إستغلال أخرى	727	723	-4	-0,6
الأجور	-31 963	-33 620	-1 657	5,2
أعباء الإستغلال العامة	-12 976	-13 613	-637	4,9
مخصصات الإستهلاكات	-2 712	-2 510	202	-7,4
نتيجة الإستغلال	**18 372**	**19 780**	**1 408**	**7,7**
ربح/خسارة متأتي(ة) من إيرادات أخرى عادية	225	2	-223	-99,1
الأداء على الشركات	-7 862	-9 353	-1 491	19,0
نتيجة الأنشطة العادية	**10 735**	**10 429**	**-306**	**-2,9**
ربح/خسارة متأتي(ة) من عناصر طارئة	-898	-935	-37	4,1
النتيجة الصافية	**9 837**	**9 494**	**-343**	**-3,5**
النتيجة الصافية بعد التغيرات المحاسبية	**9 837**	**9 494**	**-343**	**-3,5**

4- جدول التدفّقات النقدية

(بالألف دينار)	2023-12-31	2024-12-31
نشاط الاستغلال		
مداخيل الاستغلال البنكي	72 004	75 720
أعباء الإستغلال البنكي	<470>	<956>
إيداعات أو سحوبات لدى مؤسسات مالية وبنكية أخرى	-	-
اقراضات و تسبيقات أو تسديد ديون وتسبيقات لفائدة الحرفاء	<79 054>	<83 654>
إيداع أو سحب ودائع الحرفاء	16 828	8 445
مبالغ محولة لفائدة العاملين بالبنك ولفائدة مدينين آخرين	<29 915>	<31 463>
تدفقات نقدية أخرى متأتية من نشاط الإستغلال	<48 046>	29 944
الأداء على الشركات	<2 985>	<-9 963>
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط الإستغلال	**<71 638>**	**<11 927>**
نشـاط الإستثمـار		
فوائد ومرابيح متأتية من محفظة الإستثمار	-	
شراءات أو بيوعات محفظة الإستثمار	-	-
شراءات أو بيوعات أصول ثابتة	<3 342>	<1 642>
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط الإستثمار	**<3 342>**	**<1 642>**
نشـاط التمويـل		
إصدار أسهم	-	
تسديد ديون	<7 282 >	<6 808>
زيادة أو انخفاض الموارد الخصوصية	139 456	77 561
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط التمويل	**132 174**	**70 753**
تغيرات صافية في السيولة المالية و ما يعادلها خلال السنة المالية	57 194	57 184
السيولة المالية وما يعادلها في مفتتح السنة المالية	235 076	292 270
السيولة المالية وما يعادلها في نهاية السنة المالية	**292 270**	**349 454**

5- تحليل القوائم المالية لسنة 2024

- سجل البنك نموا في حجم موازنته بـ5,9 % ليبلغ ما قيمته 2.006,397 م د مقابل 1.894,306 م د في 31 ديسمبر 2023؛
- سجل بند صافي القروض الجارية المسندة من قبل البنك لتمويل الإقتصاد الوطني الذي يمثل بمفرده 77 % من مجمـــوع أصـــول البنك تطورا بنسبة 3,5% أي مبلغا قدره 1.555,486 م د في 31 ديسمبر 2024 مقابل 1.503,524 م د في 31 ديسمبر 2023.
- سجل بند الموارد الخصوصية الذي يستأثر بـ 85,6% من مجموع الموازنة نموا بنسبة 4,6 % أي ما قدره 1.717,013 م د في 31 ديسمبر 2024 مقابل ما قدره 1.641,775 د في 31 ديسمبر 2023.
- سجل البنك إيـرادات جملية في 31 ديـسمبر 2024 بقيمة 76,882 م د وناتجا بنكيا صـافيا بـ71,441 م د مسجلا بذلك ارتفاعا في ناتجه البنكي بحوالي 6 % مقارنة بما حققه في 31 ديسمبر 2023.
- سجل البنك نتيـجة إستغلال إيجـابية خلال سنة 2024 بقيمة 19,780 م د مقابل 18,372 م د سنة 2023. وبذلك يحقق البنك نتيجة صافية ربحية بـ9,494 م د خلال سنة 2024 مقابل ما قدره 9,837 م د خلال سنة 2023 أي بتراجع نسبي يعود أساسا إلى ارتفاع نسبة الضريبة على الشركات من 35% سنة 2023 إلى 40% سنة 2024.

1- الموارد

1-1-الأموال الذاتية:

بلغت الأمـــوال الذاتية للبنك مـــا قدره 128,770 م د في 31 ديسمبر 2024 مقـــابل 119,165 م د في 31 ديسمبر 2023. وتتكون هذه الأموال بالخصوص من رأس المال (60 م د) واحتياطات قدرها 13,968 م د ونتيجة مؤجلة إيجابية بمبلغ 45,308 م د ونتيجة صافية قدرها 9,494 م د.

1-2-الموارد الأخرى:

بلغت الموارد الأخرى للبنك 1.877,627 م د ف سنة 2024 مقابل 1.775,141 م د سنة 2023 وهي موزعة كما يلي:

الإقتراضات والموارد الخصوصية:

تطورت هذه الموارد خلال سنة 2024 بنسبة 4,6 أي ما قدره 1.717,013 م د في 31 ديسمبر 2024 مقابل ما قدره 1.641,775 د في 31 ديسمبر 2023. وتتوزع هذه الموارد كما يلي:

مصادر التمويل:	المبلغ (م د)
- موارد تصرّف للحساب	1 013, 800
- إقتراضات وموارد خصوصية	657,450
- موارد من الصندوق الوطني للضمان	44,372
- ديون مرتبطة	1,391
المجموع	**1 717,013**

أ- موارد تصرّف للحساب:

وتتوزع الموارد المالية التي يتصرف فيها البنك للحساب كما يلي:

الموارد	المبلغ (م د)	النسبة (%)
خط تمويل القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات	234,461	23,1
الرصيد الصافي للصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى	209,973	20,7
خط اعتماد الانطلاق	144,039	14,2
برنامج قانون المالية لسنة 2017 (الفصل 11) قروض صغيرة	115,532	11,4
خط تمويل مال متداول الصناعات التقليدية	59,524	5,9
خط تمويل برنامج المقاولات الصغرى في مجال الصيانة العامة للطرقات (وزارة التجهيز)	23,222	2,3
خط تمويل وزارة المرأة	46,395	4,6
موارد وزارة الفلاحة (قروض صغيرة)	14,000	1,4
برنامج قانون المالية التكميلي لسنة 2015 (الفصل 6)	8,000	0,8
برنامج التمويل شركة فسفاط قفصة	4,510	0,44
خطوط تمويل قروض صغيرة (ETAP)	1,010	0,10
برنامج صندوق الصداقة القطري	2,482	0,24
خط العائلات الضعيفة	19,340	1,91
الرصيد الصافي للصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية	0,800	0,08
برنامج STARTUP Education	10,860	1,07
برنامج START UP Commune	7,104	0,70
موارد Green Startup	2,240	0,22
برنامج تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضررة من الكورونا	33,921	3,35
برنامج دعم التكوين والاندماج المهني PAFIP	26,334	2,60
خط تمويل الشركات الاهلية (قانون المالية لسنة 2023(الفصل 29)	9,930	0,98
خط Agri - preneur	3,998	0,39
قروض صغيرة وزارة المرأة	1,595	0,16
خط تمويل PADI SFAX	4,500	0,44

الموارد	المبلغ (م د)	النسبة (%)
ديوان الحبوب	7,938	0,78
خط قرض ESS قانون المالية لسنة 2022	9,957	0,98
خط تبرعات BIT PROGRAMME JEUNESS	0,485	0,05
الجمعية الخيرية TUNITHON	0,213	0,02
خط مشروعك	1,185	0,12
برنامج التعاون التونسي البلجيكي (قروض صغيرة)	1,857	0,18
خط تمويل ETAP	3,798	0,37
خط تمويل BRITCH GAZ	1,539	0,15
البرنامج الجهوي للتنمية	1,100	0,11
برنامج قروض المساهمة PNUD	0,583	0,06
برنامج وزارة التكوين المهني والتشغيل	0,524	0,05
برنامج تعاون مع منظمة الأمم للتنمية المحلية (قروض صغيرة)	0,444	0.04
خطوط تمويل STORM	0,137	0.01
برامج أخرى(OMS-SSI ECO Monitoring – OVERSEAS- SEREPT)	0,270	0.03
المجموع	**1 013,800**	**100,0**

ب- إقتراضات وموارد خصوصية:

وتتوزع الإقتراضات والموارد الخصوصية للبنك في 31 ديسمبر 2024 كما يلي:

الموارد	المبلغ (م د)	النسبة (%)
إعتمادات الصندوق الوطني للتشغيل لتمويل المشاريع الصغرى	428,100	65,12%
قرضي الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي 2	91,631	13,94%
خطي تمويل البنك الإسلامي للتنمية 1	0,078	0,01%
خطي تمويل البنك الإسلامي للتنمية 2	49,364	7,51%
برنامج قانون المالية لسنة 2017 الفصل 11 تمويل مشاريع صغرى	88,277	13,43%
المجموع	**657,450**	**100**

ودائع وأموال الحرفاء

بلغ رصيد ودائع وأموال الحرفاء في 31 ديسمبر 2024 ما قدره 60,779 م د مقابل 47,606 م د في 31 ديسمبر 2023. ويمثل رصيد الحسابات الخاصة لتمويل المشاريع الصغرى ما قدره 8,575 م د في حين تمثل المبالغ الأخرى رصيد الحسابات الجارية للحرفاء.

البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية

سجل رصيد حساب الخزينة العامة للبلاد التونسية والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية في موفى سنة 2024 مبلغا قدره 2,632 م د مقابل 2,434 م د سنة 2023.

الخصوم الأخرى

ارتفع بند الخصوم الأخرى من 83,326 م د في موفى سنة 2023 ليبلغ 97,203 م د في موفى 2024. وتمثل بالخصوص: مبالغ للدفع لفائدة مزودي باعثي المشاريع الصغرى (51,343 م د) أعباء وأجور للدفع (21,983 م د) وضرائب وأداءات للدفع (13,136م د).

2- الاستعمالات

المستحقات على الحرفاء:

تطورت المستحقات على الحرفاء بزيادة قدرها 51,962 م د أي بنسبة 3,5% لترتفع من 1.503,524م د في نهاية سنة 2023 إلى 1.555,486 م د في موفي سنة 2024. وتتوزع هذه المستحقات كما يلي:

مستحقات على الحرفاء (م د)	2023	2024	مبلغ التغيير
على الموارد العادية للبنك	194,152	197, 708	3,556
على الموارد الخصوصية (الإقتراضات)	586,276	637, 875	51,599
على الموارد الخصوصية (خطوط تمويل تصرف للحساب)	836,541	841, 734	5,193
الحسابات المدينة	5,529	6, 498	0,969
مستحقات أخرى على الحرفاء	3,608	3,961	0,353
مجموع القروض الجارية على الحرفاء	**1 626,106**	**1687,776**	**61,670**
الفوائض المخصصة	-63,419	-69,753	-6,334
المدخرات	-56,926	-59,831	-2,905
فوائض مستحقة للقبض	-2,237	-2,706	-0,469
مجموع القروض الجارية الصافية على الحرفاء	**1 503,524**	**1 555,486**	**51,962**

الخزينة والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية

أرتفع مبلغ هذا البند من 33,056م د سنة 2023 إلى 76,236 م د في 31 ديسمبر 2024

مستحقات على المؤسسات المالية والبنكية

سجل هذا البند في موفى سنة 2024 تطورا بـ13,715 م د، حيث بلغ في 31 ديسمبر 2024 ما قدره 275,974 م د. وتمثل هذه المبالغ فائض السيولة الموظفة بالسوق النقدية على مدة قصيرة المدى لتمكين البنك من الإيفاء بتعهداته على مستوى صرف القروض وخلاص المزودين.

وتمثل هذه المبالغ فائض السيولة الموظفة بالسوق النقدية على مدة قصيرة المدى لتمكين البنك من الإيفاء بتعهداته على مستوى صرف القروض وخلاص المزودين.

الأصول الثابتة:

بلغ بند الأصول الثابتة صافية من الاستهلاكات في موفى سنة 2024 مبلغا 9,317م د مقابل 10,185 م د في نهاية سنة 2023.

محفظة الإستثمارات والمساهمات:

بلغ المبلغ الصافي لهذا البند ما قدره 46,412 م د في موفى سنة 2024 مقابل 43,966 م د في نهاية سنة 2023. وتمثل على التوالي توظيف مبلغ مالي قدره 45,003 م د لدى الخزينة العامة للبلاد التونسية والمبلغ الصافي لمساهمات البنك (1,409م د) بالشركات الجهوية ذات رأسمال مخاطر (1,328 م د) والشركة التونسية للمقاصة (69 أد) والشركة التونسية للضمان (20 أد).

أصول أخرى:

ارتفع مبلغ الأصول الأخرى بمبلغ قدره 1,656 م د أي بنسبة 4% إذ بلغ 42,972 م د في موفى سنة 2024 مقابل 41,316م د في نهاية سنة 2023. وهي تمثل بالأساس مستحقات على الدولة بعنوان تحمل الدولة للقروض الفلاحية التي تم التخلي عنها (9,312م د) وعمولات التصرف في الصناديق الخاصة (Fonapram - Intilak- ONA-FR) (15,829 م د).

3- التعهدات خارج الموازنة

سجلت التعهدات المقدمة بعنوان القروض خلال 2024 إرتفاعا مقارنة بسنة 2023 حيث تقدر هذه التعهدات بـ 97,675م د في 31 ديسمبر 2024 مقابل 88,964 م د في 31 ديسمبر 2023.

إرتفع مبلغ التعهدات المقبولة من 1 611,726 م د في موفي سنة 2023 إلى 1 676,308 م د سنة 2024 وتتمثل أساسا في تعهدات مقبولة من الصندوق الوطني للضمان بـ 720,228 م د ومبلغا قدره 860,043 م د بعنوان ضمانات تتعلق بموارد تصرف للحساب.

4- النتائـج:

الناتج البنكي الصافي:

سجلت إيرادات البنك خلال سنة 2024 مبلغا قدره 76,882 م د مقابل 72,831م د خلال سنة 2023 مسجلة بذلك تطورا بنسبة 5,6%.

وتتأتى هذه الإيرادات أساسا من فوائد القروض والتوظيفات المالية (64,606 م د) أي 84% من مجموع ايرادات البنك لسنة 2024. وسجلت إيرادات البنك من العمولات 2024حيث بلغت 9,180م د خلال سنة 2024

كما سجل النـــــاتج البنكي الصافي تطورا بنسبة 6% أي من 67,401 م د سنة 2023 إلى ما قدره 71,441م د خلال سنة 2024 كما يبرز ذلك الرسم البياني التالي:

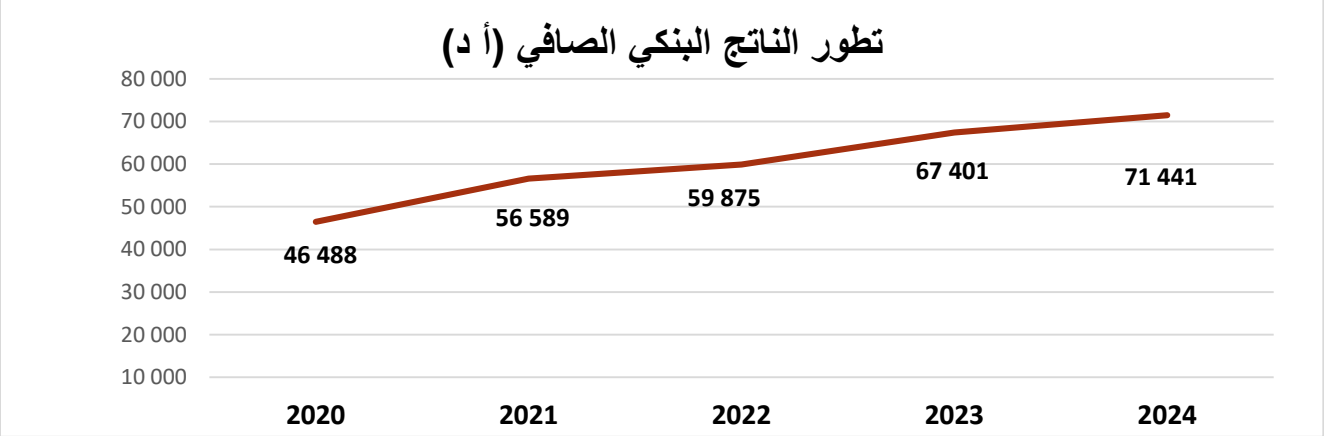

هذا وقد سجل البنك خلال سنة 2024 نتيجة إستغلال إيجابية قدرها 19,780 م د مقابل 18,372 م د خلال سنة 2023.

وقد بلغ ضارب الإستغلال في نهاية سنة 2024 66,11% مقابل 66,67% خلال سنة 2023.

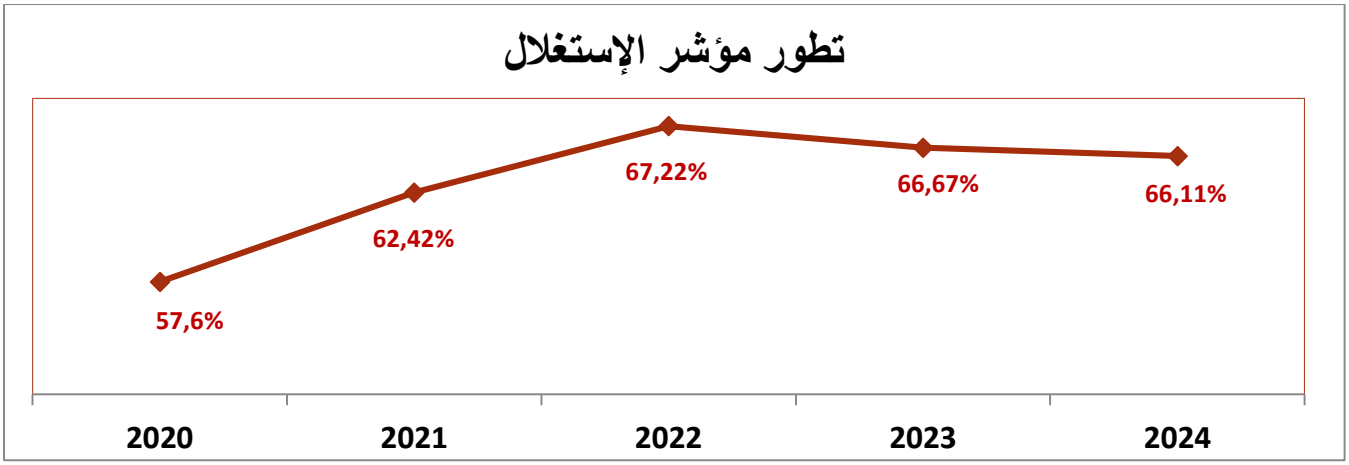

ويبرز الرسم البياني التالي تطو الناتج البنكي الصافي مقارنة بتطور الأعباء التشغيلية للبنك (الأجور ونفقات التسيير):

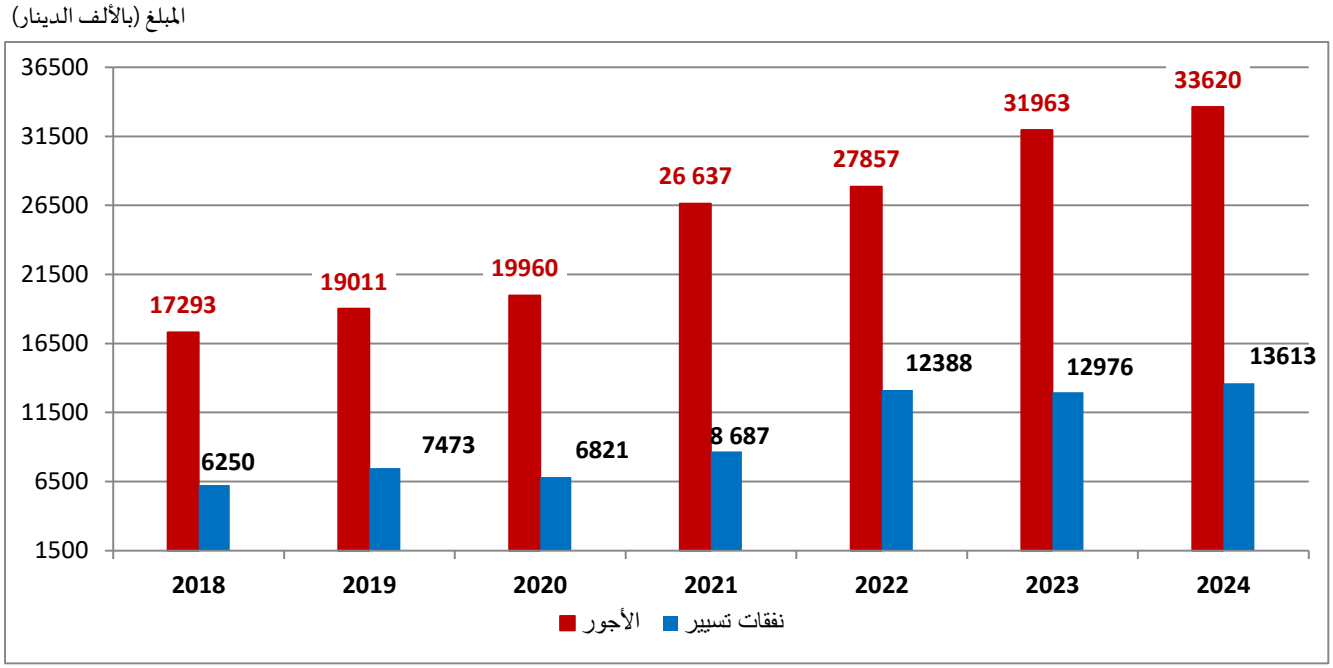

سجل البنك خلال سنة 2024 نتيجة صافية ربحية بـ9,494 م د مقابل نتيجة صافية بـ9,837 م د خلال سنة 2023. وبذلك يحافظ على الوتيرة للنتائج الإيجابية المسجلة خلال السنوات السابقة.

ويبرز الرسم التالي التطور المتواصل للنتائج الصافية السنوية للبنك خلال الفترة 2020-2024:

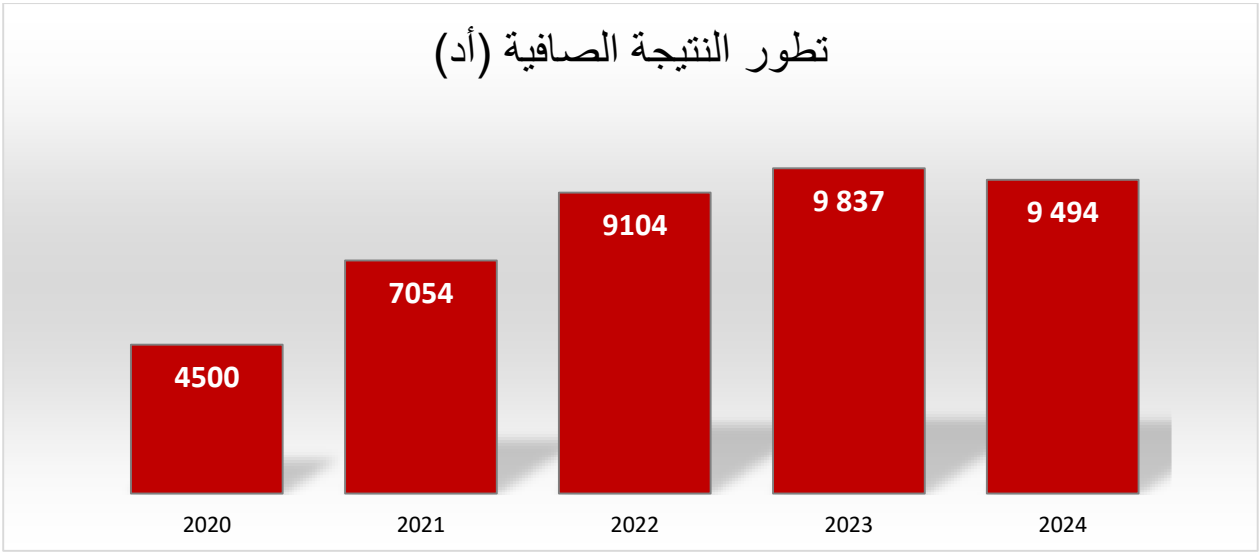

الجزء الخامس

تقريرا مراقبي الحسابات

التقرير العام

RAPPORT GENERAL DES COMMISSAIRES AUX COMPTES
EXERCICE CLOS LE 31 DECEMBRE 2024

Mesdames, Messieurs les Actionnaires
De La Banque Tunisienne De Solidarité - BTS BANK

I- Rapport sur l'audit des états financiers

1- Opinion

En exécution du mandat de commissariat aux comptes que vous avez bien voulu nous confier lors de votre assemblée générale ordinaire du 29 avril 2022, nous avons effectué l'audit des états financiers de la **Banque Tunisienne De Solidarité « BTS BANK »** qui comprennent le bilan arrêté au 31 décembre 2024, l'état des engagements hors bilan, l'état de résultat et l'état des flux de trésorerie pour l'exercice clos à cette date, ainsi que les notes annexes, y compris le résumé des principales méthodes comptables.

Ces états financiers font ressortir des capitaux propres positifs de **128 770 KDT,** y compris le résultat bénéficiaire net de l'exercice s'élevant à **9 494 KDT.**

À notre avis, les états financiers ci-joints présentent sincèrement, dans tous leurs aspects significatifs, la situation financière de la Banque au 31 décembre 2024, ainsi que des résultats de ses opérations et de ses flux de trésorerie, conformément au système comptable des entreprises.

2- Fondement de l'opinion

Nous avons effectué notre audit selon les normes internationales d'audit applicables en Tunisie. Les responsabilités qui nous incombent en vertu de ces normes sont plus amplement décrites dans la section « Responsabilité de l'auditeur pour l'audit des états financiers » du présent rapport. Nous sommes indépendants de la banque conformément aux règles de déontologie qui s'appliquent à l'audit des états financiers en Tunisie et nous nous sommes acquittés des autres responsabilités déontologiques qui nous incombent selon ces règles.

Nous estimons que les éléments probants que nous avons obtenus sont suffisants et appropriés pour fonder notre opinion d'audit.

3- Questions clés de l'audit

Les questions clés de l'audit sont les questions qui, selon notre jugement professionnel, ont été les plus importantes dans l'audit des états financiers de la période considérée. Ces questions ont été traitées dans le contexte de notre audit des états financiers pris dans leur ensemble et aux fins de la formation de notre opinion sur ceux-ci, et nous n'exprimons pas une opinion distincte sur ces questions.

Nous avons déterminé que les questions décrites ci-après constituent les questions clés de l'audit qui doivent être communiquées dans notre rapport.

3-1- Prise en compte des intérêts et revenus assimilés et des commissions en produits

✓ **Point clé d'audit :**

Au 31 décembre 2024, les intérêts et revenus assimilés et les commissions, portés au niveau de l'état de résultat, totalisent respectivement 64 606 KDT et 9 180 KDT, soit 96% du total des produits d'exploitation bancaire enregistrés au titre de l'exercice 2024.

Les méthodes de prise en compte des commissions et des intérêts et revenus assimilés sont décrites au niveau des notes aux états financiers *2.2.2 «* Règles de prise en compte des intérêts et commissions sur les engagements ».

Bien que la majeure partie de ces revenus soit générée et comptabilisée automatiquement par le système d'information de la banque, nous avons considéré que la prise en compte des intérêts et revenus assimilés et des commissions en produits constitue un point clé d'audit en raison du volume important des transactions et de l'importance de cette rubrique par rapport au total des produits d'exploitation bancaire.

✓ **Procédures d'audit mises en œuvre en réponse à ce risque**

Dans le cadre de notre audit des comptes, nos travaux ont porté plus particulièrement sur les éléments suivants :

- Un examen des politiques, des processus et des contrôles mis en place par la banque en vue de la reconnaissance et la comptabilisation des revenus ;
- L'évaluation de l'environnement informatique compte tenu de la génération et de la prise en compte automatique des revenus en comptabilité ;
- La vérification du respect de la norme comptable NCT 24 relative aux « engagements et revenus y afférents dans les établissements bancaires » en matière de prise en compte des revenus et de séparation des exercices comptables ;
- La réalisation de procédés analytiques sur l'évolution des intérêts et des commissions ;
- La fiabilité des méthodes de réservation des intérêts ;
- La vérification du caractère approprié des informations fournies dans les notes aux états financiers.

3-2- Classification des créances et estimation des provisions

✓ **Point clé d'audit**

Au 31 décembre 2024, les créances envers les clients s'élèvent à 1 555 486 KDT, les provisions constituées en couverture des risques rattachés à ces créances s'élèvent à 59 831 KDT et les intérêts à recevoir sur ressource spéciales et agios réservés ont atteint 72 459 KDT.

Conformément à la circulaire de la Banque Centrale de Tunisie n°91-24 du 17 décembre 1991, relative à la division, couverture et suivi des engagements, la Banque doit constituer des provisions à affecter spécifiquement à tout actif classé, ces provisions se déterminent compte tenu des garanties reçues. La constitution de ces provisions pour couverture des actifs classées est une question clé de notre audit, étant donné que la valeur des engagements est significative (78% de la valeur des actifs de la banque au 31/12/2024).). Ces provisions , ainsi que les provisions collectives, sont déterminées déduction faites des garanties reçues du Fonds National de Garantie (FNG) qui assure le remboursement de 90% du principal des créances impayées après épuisement de toutes les voies de recours judiciaires alors que la circulaire BCT prévoit comme base de détermination des provisions collectives, les engagements bruts.

✓ **Procédures d'audit mises en œuvre en réponse à ce risque**

Nous avons, à partir des entretiens avec la direction et de l'examen des procédures de contrôle mises en place par la Banque, pris connaissance de la méthode d'évaluation du risque de contrepartie et la constatation des provisions nécessaires compte tenu des garanties obtenues. La méthode de classification des engagements de la Banque repose principalement sur l'antériorité de la créance.

Nous avons ainsi mis en œuvre les diligences d'audit suivantes :

- Le rapprochement de la situation des engagements de la clientèle aux données comptables ;
- La vérification de la capacité de la Banque à satisfaire les exigences de dépôt de dossiers d'exécution de la garantie recevables par le Fonds National de Garantie ;
- La vérification des informations fournies par le management de la Banque au sujet de sa capacité à exécuter la garantie FNG.

3-3-Commissions de gestion à recevoir :

✓ **Point clé d'audit :**

Au 31 décembre 2024, les commissions de gestion à recevoir inscrites à l'actif du bilan totalisent 15 829 KTND. Nous considérons que ces éléments sont particulièrement importants d'autant plus qu'ils incluent des montants anciens qui méritent d'être analysés afin d'estimer les risques particuliers liés à leur consistance.

✓ **Procédures d'audit mises en œuvre en réponse à ce risque**

Ces éléments ont fait l'objet d'un échange avec la gouvernance de la banque pour évaluer les risques qui leur sont liés. A cet effet, nos travaux ont porté plus particulièrement sur les éléments suivants :

- Discussion des procédures de gestion des fonds concernés afin d'estimer le degré de maitrise de ces risques par la banque ;
- Revue des rapports de la commission de suivi du FONAPRAM dans laquelle siègent les représentants des institutions impliquées y compris la BTS et la banque centrale de Tunisie ;
- Cadence des recouvrements des commissions et suivi des montants non encore recouverts.

4- Rapport de gestion

La responsabilité du rapport de gestion incombe au Conseil d'Administration. Notre opinion sur les états financiers ne s'étend pas au rapport de gestion et nous n'exprimons aucune forme d'assurance que ce soit sur ce rapport.

En application des dispositions de l'article 266 du code des sociétés commerciales, notre responsabilité consiste à vérifier l'exactitude des informations données sur les comptes de la banque dans le rapport de gestion par référence aux données figurant dans les états financiers. Nos travaux consistent à lire le rapport de gestion et, ce faisant, à apprécier s'il existe une incohérence significative entre celui-ci et les états financiers ou la connaissance que nous avons acquise au cours de l'audit, ou encore si le rapport de gestion semble autrement comporter une anomalie significative. Si, à la lumière des travaux que nous avons effectués, nous concluons à la présence d'une anomalie significative dans le rapport de gestion, nous sommes tenus de signaler ce fait.

Nous n'avons rien à signaler à cet égard.

5- Responsabilités de la direction et des responsables de la gouvernance à l'égard des états financiers

Le Conseil d'Administration est responsable de la préparation et de la présentation fidèle des états financiers conformément aux principes comptables généralement admis en Tunisie, ainsi que du contrôle interne qu'il considère comme nécessaire pour permettre la préparation d'états financiers exempts d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs.

Lors de la préparation des états financiers, c'est à la direction qu'il incombe d'évaluer la capacité de la banque à poursuivre son exploitation, de communiquer, le cas échéant, les questions relatives à la continuité d'exploitation et d'appliquer le principe comptable de continuité d'exploitation, sauf si la direction a l'intention de liquider la banque ou de cesser son activité ou si aucune autre solution réaliste ne s'offre à elle.

Il incombe aux responsables de la gouvernance de surveiller le processus d'information financière de la banque.

6- ***Responsabilités de l'auditeur pour l'audit des états financiers***

Nos objectifs sont d'obtenir l'assurance raisonnable que les états financiers pris dans leur ensemble sont exempts d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs, et de délivrer un rapport de l'auditeur contenant notre opinion. L'assurance raisonnable correspond à un niveau élevé d'assurance, qui ne garantit toutefois pas qu'un audit, réalisé conformément aux normes internationales d'audit applicables en Tunisie, permettra toujours de détecter toute anomalie significative qui pourrait exister. Les anomalies peuvent résulter de fraudes ou d'erreurs et elles sont considérées comme significatives lorsqu'il est raisonnable de s'attendre à ce que, individuellement ou collectivement, elles puissent influer sur les décisions économiques que les utilisateurs des états financiers prennent en se fondant sur ceux-ci.

Dans le cadre d'un audit réalisé conformément aux normes internationales d'audit applicables en Tunisie, nous exerçons notre jugement professionnel et faisons preuve d'esprit critique tout au long de cet audit. En outre :

- Nous identifions et évaluons les risques que les états financiers comportent des anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs, concevons et mettons en œuvre des procédures d'audit en réponse à ces risques, et réunissons des éléments probants suffisants et appropriés pour fonder notre opinion. Le risque de non-détection d'une anomalie significative résultant d'une fraude est plus élevé que celui d'une anomalie significative résultant d'une erreur, car la fraude peut impliquer la collusion, la falsification, les omissions volontaires, les fausses déclarations ou le contournement du contrôle interne ;
- Nous acquérons une compréhension des éléments du contrôle interne pertinents pour l'audit afin de concevoir des procédures d'audit appropriées dans les circonstances ;
- Nous apprécions le caractère approprié des méthodes comptables retenues et le caractère raisonnable des estimations comptables faites par la direction, de même que des informations y afférentes fournies par cette dernière ;
- Nous tirons une conclusion quant au caractère approprié de l'utilisation par la direction du principe comptable de continuité d'exploitation et, selon les éléments probants obtenus, quant à l'existence ou non d'une incertitude significative liée à des évènements ou situations susceptibles de jeter un doute important sur la capacité de la banque à poursuivre son exploitation. Si nous concluons à l'existence d'une incertitude significative, nous sommes tenus d'attirer l'attention des lecteurs de notre rapport sur les informations fournies dans les états financiers au sujet de cette incertitude ou, si ces informations ne sont pas adéquates, d'exprimer une opinion modifiée. Nos conclusions s'appuient sur les éléments probants obtenus jusqu'à la date de notre rapport. Des évènements ou situations futurs pourraient par ailleurs amener la banque à cesser son exploitation ;
- Nous évaluons la présentation d'ensemble, la forme et le contenu des états financiers, y compris les informations fournies dans les notes, et apprécions si les états financiers représentent les opérations et évènements sous-jacents d'une manière propre à donner une image fidèle ;
- Nous communiquons aux responsables de la gouvernance notamment l'étendue et le calendrier prévus des travaux d'audit et nos constatations importantes, y compris toute déficience importante du contrôle interne que nous aurions relevée au cours de notre audit ;
- Nous fournissons également aux responsables de la gouvernance une déclaration précisant que nous nous sommes conformés aux règles de déontologie pertinentes concernant l'indépendance, et leur communiquons toutes les relations et les autres facteurs qui peuvent raisonnablement être considérés comme susceptibles d'avoir des incidences sur notre indépendance ainsi que les sauvegardes connexes s'il y a lieu ;
- Parmi les questions communiquées aux responsables de la gouvernance, nous déterminons quelles ont été les plus importantes dans l'audit des états financiers de la période considérée : ce sont les questions clés de l'audit. Nous décrivons ces questions dans notre rapport, sauf si des textes légaux ou réglementaires en empêchent la publication ou si, dans des circonstances extrêmement rares, nous

déterminons que nous ne devrions pas communiquer une question dans notre rapport parce que l'on peut raisonnablement s'attendre à ce que les conséquences néfastes de la communication de cette question dépassent les avantages pour l'intérêt public.

II-Rapport relatif aux obligations légales et réglementaires

Dans le cadre de notre mission de commissariat aux comptes, nous avons également procédé aux vérifications spécifiques prévues par les normes publiées par l'Ordre des Experts Comptables de Tunisie et par les textes règlementaires en vigueur en la matière.

1- Efficacité du système de contrôle interne

En application des dispositions de l'article 3 de la loi 94-117 du 14 novembre 1994, telle que modifiée par la loi 2005-96 du 18 octobre 2005, portant promulgation réorganisation du marché financier, nous avons procédé à une évaluation générale portant sur l'efficacité du système de contrôle interne de la banque. À ce sujet, nous rappelons que la responsabilité de la conception et de la mise en place d'un système de contrôle interne ainsi que la surveillance périodique de son efficacité et de son efficience incombent à la direction et au conseil d'administration.

Sur la base de notre examen, nous n'avons pas identifié des déficiences du contrôle interne. Un rapport traitant des faiblesses et des insuffisances identifiées au cours de notre audit a été remis à la Direction Générale de la Banque.

1- Conformité de la tenue des comptes des valeurs mobilières à la réglementation en vigueur

En application des dispositions de l'article 19 du décret n°2001-2728 du 20 novembre 2001, nous avons procédé aux vérifications portant sur la conformité de la tenue des comptes des valeurs mobilières émises par la banque avec la réglementation en vigueur.

La responsabilité de veiller à la conformité aux prescriptions de la réglementation en vigueur incombe au Conseil d'Administration.

Sur la base des diligences que nous avons estimées nécessaires de mettre en œuvre, nous n'avons pas détecté d'irrégularité liée à la conformité des comptes de la banque avec la réglementation en vigueur.

Tunis, le 07 Avril 2025

Les Co-commissaires aux comptes

P/Cabinet SNJ	**P/Cabinet CNW**
Nedra JLASSI	**Neji HAJJI**

التقرير الخاص

RAPPORT SPECIAL DES COMMISSAIRES AUX COMPTES EXERCICE CLOS LE 31 DECEMBRE 2024

Mesdames, Messieurs les actionnaires
***de la Banque Tunisienne de Solidarité*-BTS BANK-**

En application des articles 43 et 62 de la loi n° 2016-48 relative aux banques et aux établissements financiers et de l'article 200 et suivants et de l'article 475 du code des sociétés commerciales, nous reportons ci-dessous sur les conventions conclues et les opérations réalisées au cours de l'exercice 2024.

Notre responsabilité est de nous assurer du respect des procédures légales d'autorisation et d'approbation de ces conventions ou opérations et de leur traduction correcte in fine dans les états financiers. Il ne nous appartient pas de rechercher spécifiquement et de façon étendue l'existence éventuelle de telles conventions ou opérations mais de vous communiquer, sur la base des informations qui nous ont été données et celles obtenues au travers de nos procédures d'audit, leurs caractéristiques et modalités essentielles, sans avoir à nous prononcer sur leur utilité et leur bien fondé. Il vous appartient d'apprécier l'intérêt qui s'attachait à la conclusion de ces conventions et la réalisation de ces opérations en vue de leur approbation

I. Conventions nouvellement conclues au cours de l'exercice clos le 31 décembre 2024 (Autres que les rémunérations des dirigeants) :

1. La BTS BANK a conclu une convention de gestion avec le Ministère des finances en date du 01 Avril 2024 ayant pour objet le financement de projets de développement agricole intégré à Sfax financé par la banque islamique de développement, dédié à la composante C « renforcement de la capacité économique à travers le financement participatif ».

   Les crédits éligibles à cette ligne sont octroyés au taux d'intérêt de 5% sans autofinancement, à l'exception des projets bénéficiant de subventions agricoles et avec une durée de remboursement maximale de 7 ans dont une année de grâce.
   Aux termes de cette convention la BTS Bank perçoit des commissions de gestion (4% hors taxe des déblocages) et de recouvrement (5% hors taxe des recouvrements).

2. La BTS BANK a conclu une convention avec le Ministère des finances et le Ministère de l'emploi et de la formation professionnelle en date du 19 Mars 2024 ayant pour objet le financement de projets des catégories sociales vulnérables et à revenu limité.

   Cette convention a pour objet l'octroi de crédits sans intérêts ne dépassant pas 10 000 DT aux catégories sociales vulnérables et à revenu limité. Lesdits crédits sont remboursables dans un délai de 7 ans, dont une année de grâce. Des intérêts de retard au taux annuel de 4% seront constatés en cas de retard de paiement.

Aux termes de cette convention la BTS Bank perçoit des commissions de gestion (4% du montant TTC des déblocages) et de recouvrement (5% du montant TTC des recouvrements).

3. La BTS BANK a conclu une convention avec le Ministère des Finances en date du 11 juin 2024, portant sur le financement de projets d'appui d'urgence à la sécurité alimentaire (PAUSAT) financé par la banque africaine de développement. Les crédits éligibles à cette ligne sont octroyés à un taux d'intérêt de 5 %. Aucun apport propre ni garantie n'est exigé, et le crédit échoit à l'achèvement de la compagne pour laquelle il est accordé.

   Aux termes de cette convention, la BTS Bank perçoit une commission de gestion de 4 % hors taxe, calculée sur la base des montants des crédits accordés annuellement aux bénéficiaires, ainsi qu'une commission de recouvrement de 4 % hors taxe, calculée sur la base des montants des recouvrements collectés annuellement par la BTS BANK.

4. La BTS BANK a conclu une convention avec le Ministère des Finances en date du 11 juin 2024, portant sur le financement de projets d'appui au développement inclusif et durable de la filière céréalière en Tunisie (PADIDFIC) financé par la banque africaine de développement. Les crédits éligibles à cette ligne sont octroyés à un taux d'intérêt de 5 %. Aucun apport propre ni garantie n'est exigé, et le crédit échoit à l'achèvement de la compagne pour laquelle il est accordé.

   Aux termes de cette convention, la BTS Bank perçoit une commission de gestion de 4 % hors taxe, calculée sur la base des montants des crédits accordés annuellement aux bénéficiaires, ainsi qu'une commission de recouvrement de 4 % hors taxe, calculée sur la base des montants des recouvrements collectés annuellement par la BTS BANK.

II. Opérations réalisées relatives à des conventions antérieures

L'exécution des conventions conclues au cours des exercices antérieurs par la « BTS BANK » avec les structures étatiques pour la gestion de fonds et lignes de financement s'est poursuivie.

Les commissions enregistrées par la BTS BANK au titre de ces conventions au cours de l'exercice 2024 se détaillent comme suit :

Désignation	Montants 2024 en KDT
Commissions de gestion lignes Micro Crédit	785
Commissions de gestion FONAPRAM	498
Commissions de gestion ONA	528
Commissions de gestion Programme Ministère de la Femme MAF	372
Commissions de gestion Fonds de Soutien TPE-COVID 19	369
Commissions de gestion INTILAK	315
Commissions gestion Programme Familles Vulnérables	350
Commissions de gestion BTP	135
Commissions de gestion STAT UP Commune	11
Commission de gestion Programme ESS	44
Commissions de gestion STAT UP Education	58
Commissions de gestion GREEN STAT UP	13
Commission de gestion sur Crédit Entreprises Communautaires	98
Commissions de gestion ETAP	14
Commissions de gestion Prêt Participatif LFC (LFC 2015)	30

Désignation	Montants 2024 en KDT
Commissions de gestion CPG	6
Commissions de gestion FOSDAP	4
Commissions de gestion PNUD	1
Commission de gestion sur Dotation Agripreneur	1
Commission de gestion sur Programme PAUSAT	103
Commission de gestion sur Programme PADIDFIC	140
TOTAL	**3 875**

III- Obligations et engagements de la BTS BANK envers ses dirigeants

1. Les obligations et engagements de la BTS BANK envers ses dirigeants tels que visés par l'article 200 (nouveau) Il § 5 du Code des Sociétés Commerciales se détaillent comme suit :

1-1- Le Directeur Général a été nommé par décision du conseil d'administration dans sa réunion du 23 avril 2021. Sa rémunération a été fixée par le Conseil d'Administration dans sa réunion du 04 mars 2022 conformément au décret gouvernemental n°2015-968 du 06 août 2015 fixant le régime de rémunération des directeurs généraux des banques publiques et des présidents de leurs conseils d'administration. Cette rémunération se compose d'un salaire mensuel, d'un quota de 500 litres de carburant par mois, de la mise à disposition d'une voiture de fonction et du remboursement des frais téléphoniques.

Également, le Directeur Général bénéficie d'une rémunération variable annuelle qui ne dépasse pas 50% de la rémunération annuelle fixe et qui sera déterminée en fonction des indices quantitatifs fixés par le contrat programme.

Ainsi, cette rémunération variable n'a pas été encore calculée et décaissée aux titres des exercices 2023 et 2024.

Par ailleurs, l'encours des crédits accordés par la BTS à son Directeur Général s'élève au 31 décembre 2024 à 136 243 DT (les crédits ont été octroyés au directeur général avant sa nomination dans ce poste).

1-2- La rémunération du Directeur Général Adjoint, nommé par décision du conseil d'administration dans sa réunion du 30 Avril 2021, est fixée par le conseil d'administration réuni le 04 mars 2022. Cette rémunération se compose d'un salaire mensuel, de diverses primes (prime de bilan, prime de rendement, 13ème mois et enveloppe de fin d'année), d'un quota mensuel de 400 litres de carburant et la mise à sa disposition d'une voiture de fonction.

Également, le Directeur Général bénéficie d'une rémunération variable annuelle qui ne dépasse pas 50% de la rémunération annuelle fixe et qui sera déterminée en fonction des indices quantitatifs.

Ainsi, cette rémunération variable n'a pas été encore calculée et décaissé aux titres des exercices 2023 et 2024.

2. L'Assemblée Générale Ordinaire tenue le 29 Avril 2024 a fixé le montant des jetons de présence des membres du conseil d'administration ainsi que la rémunération des présidents et des membres des comités émanant du conseil d'administration comme suit :

- Les jetons de présence des membres du Conseil d'Administration au titre de leur gestion relative à l'exercice 2023 à un montant de cinq mille (5 000) dinars bruts conformément à la circulaire du premier Ministre n° 28 du 22 Juin 2005 relative aux jetons de présences des administrateurs représentants de l'Etat ;

- Le montant de la rémunération des présidents et des membres des comités émanant du Conseil d'Administration comme suit :
  - Un montant de deux mille dinars nets (2 000 DT) par séance pour chaque président des comités d'audit et des risques,
  - Un montant de mille dinars nets (1 000 DT) par séance pour chaque membre des comités d'audit et des risques ainsi que pour chaque président ou membre des autres comités issus du Conseil d'Administration.

3. Les obligations de la BTS BANK envers ses dirigeants au titre de l'exercice clos au 31 décembre 2024 ainsi que ses engagements envers eux au 31 décembre 2024, tels qu'ils ressortent des états financiers ci-joints, se présentent comme suit :

Nature de la rémunération	Directeur général		Directeur Général Adjoint		Administrateurs et membres de comités	
	Charges de l'exercice (*)	Passif au 31/12/2024	Charges de l'exercice (*)	Passif au 31/12/2024	Charges de l'exercice	Passif au 31/12/2024
Avantages à court terme	359 296	366 470	201 579	240 297	91 250	48 929
Indemnité de départ à la retraite et congés payés (**)	-4 427	428 568	32 687	151 627	-	-
Total	**354 868**	**795 038**	**234 267**	**391 924**	**91 250**	**48 929**

(*) Montants bruts soumis aux cotisations sociales.

(**) Un ajustement à la baisse a été effectué au niveau de l'estimation de l'indemnité de départ à la retraite.

Par ailleurs, et en dehors des conventions et opérations précitées, nos travaux d'audit n'ont pas révélé l'existence d'autres conventions ou opérations rentrant dans le cadre des textes de loi sus-indiqués et votre conseil d'administration ne nous a pas avisés d'autre convention, au titre de l'exercice 2024, rentrant dans le cadre des articles ci-dessus mentionnés.

Tunis, le 07 Avril 2025

Les Co-commissaires aux comptes

P/Cabinet SNJ	P/Cabinet CNW
Nedra JLASSI	Neji HAJJI

الجزء السادس

قرارات الجلسة العامة العادية لسنة 2024

قرارات

الجلسة العامة العادية المنعقدة بتاريخ 28 أفريل 2025

-*-

القرار الأول:

إنّ الجلسة العامّة العادية للبنك التونسي للتّضامن المنعقدة بتاريخ 28 أفريل 2025، بعد عرض:

- تقرير مجلس الإدارة حول نشاط البنك لسنة 2024،
- القوائم المالية للبنك المختومة في 31 ديسمبر 2024،
- تقريري مراقبي الحسابات (العام والخاص) للسنة المالية 2024.

تسجل إطلاعها على ما جاء في تقرير مجلس الإدارة وفي تقريري مراقبي الحسابات (العام والخاص) وتصادق على القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2024 كما تم عرضها عليها.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الثاني:

إنّ الجلسة العامة العادية بعد الإطلاع على التقرير الخاص لمراقبي الحسابات للسنة المالية 2024 توافق على الاتفاقيات القانونية المنصوص عليها بالفصل 200 جديد من مجلة الشركات التجارية والفصل عدد 62 من القانون 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الثالث:

تقرر الجلسة العامّة العادية تخصيص نتيجة سنة 2024 على النّحو التّالي:

البند	المبلغ بالدينار
أرباح السنة المالية 2024	9.493.699,203
النتائج المؤجلة في 31-12-2023	45.307.862,089
مجموع الأرباح القابلة للتخصيص	**54.801.561,292**
إحتياطات قانونية (لبلوغ نسبة 10% من رأس المال)	-

البند	المبلغ بالدينار
إحتياطات في إطار الفصل 412 ثالثا (جديد) من المجلة التجارية (القانون عدد 41 لسنة 2024 مؤرخ في 2 أوت 2024 المتعلق بتنقيح بعض أحكام المجلّة التجارية وإتمامها)	786.952,992
توزيع حصة من المرابيح بقيمة دينار واحد للسهم	6.000.000,000
الصندوق الإجتماعي	400.000,000
النتائج المؤجلة في نهاية السنة المالية 2024	**47.614.608,300**

ويتم وضع المرابيح الموزعة على ذمة المساهمين في أجل لا يتعدى ثلاثة أشهر من تاريخ انعقاد الجلسة العامة العادية للبنك لسنة 2024 وذلك طبقا للقوانين والتشاريع الجاري بها العمل.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الرابع:

إنّ الجلسة العامّة العادية تبرئ إبراء تامّا وكاملا وبدون تحفّظ ذمة أعضاء مجلس الإدارة بخصوص ممارسة مهامّهم في مجلس الإدارة وعن نتائج أعمالهم بالنّسبة للسّنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2024.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الخامس:

تقرر الجلسة العامة العادية:

- تجديد تسمية **السيد عدنان المهدي زبيس** عضوا بمجلس الإدارة ممثلا للمساهمين العموميين،
- تجديد تسمية **السيد مروان ودرني** عضوا بمجلس الإدارة ممثلا للمساهمين العموميين،
- تسمية **السيدة كوثر ناجي** عضوا بمجلس الإدارة ممثلا للمساهمين العموميين خلفا للسيدة نجلاء بن عبد الله،
- تسمية **السيد رضا الخلفاوي** عضوا بمجلس الإدارة ممثلا للمساهمين العموميين خلفا للسيد علية بالشيخ،
- تسمية **السيدة وفاء صفر خواجة** عضوا مستقلا بمجلس الإدارة، وذلك بناءا على نتائج الإستشارة عدد 4-2024 التي قام بها البنك لإختيار عضو مستقل بمجلس الإدارة وتولي رئاسة لجنة المخاطر،

وذلك لمدة ثلاث سنوات (2025-2026-2027) وتنتهي عضويتهم بانعقاد الجلسة العامة العادية التي ستنظر في حسابات سنة 2027.

تمت المصادقة على هذا القرار بأغلبية الأصوات الحاضرة.

القرار السادس:

تقرر الجلسة العامّة العادية بناءا على نتائج طلب العروض عدد 1-2025 لإختيار مراقبي حسابات البنك لسنوات (2025-2026-2027) تعيين:

- **مجمع مكتبي PROAUDIT وCMJ لصاحبيهما طارق الزحاف ومحمد جبير ويمثل المجمع السيد طارق الزحاف،**
- **مكتب CNH لصاحبته نور الهدى هنان.**

وذلك لمدة ثلاث سنوات (2025-2026-2027) وتنتهي مهمتهم بانعقاد الجلسة العامة العادية التي ستنظر في حسابات سنة 2027.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار السابع:

تقرر الجلسة العامة العادية بناءا على مقترح مجلس الإدارة تحديد مكافآت حضور أعضاء مجلس الإدارة وكذلك المنح المسندة لفائدة رؤساء وأعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة كالآتي:

1- تحديد مكافآت حضور أعضاء مجلس الإدارة بعنوان تصرفهم خلال سنة 2024 بناءا على منشور السيد رئيس الحكومة عدد 12 لسنة 2024 المؤرخ في 5 أفريل 2024 كالآتي:

- مبلغ **بأربعة آلاف (4000) دينار خام** عن كل حضور فعلي لإجتماع لرئيس مجلس الإدارة **على ألا يتجاوز 24 ألف دينار سنويا** مهما كان عدد الجلسات.
- مبلغ **بألفي (2000) دينار خام** عن كل حضور فعلي لإجتماع لكل عضو بمجلس الإدارة **على ألا يتجاوز 12 ألف دينار** لكل عضو سنويا مهما كان عدد الجلسات.

2- تحديد المنح المسندة لفائدة رؤساء وأعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بداية من سنة 2024 كما يلي:

- مبلغ صـــافي قدره **ألفي دينار(2000 د)** لكل اجتماع لكل من رئيس لجنة التّدقيق أو رئيس لجنة المخاطر على أن لا يتجاوز مبلغ صـافي **بإثنى عشـر ألف (12000) دينار** سـنويا لكل رئيس للجنة التّدقيق أو لجنة المخاطر مهما كان عدد الجلسات،
- مبلغ صافي قدره **ألف وخمسمائة (1500 د) دينار**لكلّ اجتماع لفائدة كل عضو بلجنة التدقيق أو لجنة المخاطر أو كل رئيس أو عضـــو باللجان الأخرى المُنبثقة عن المجلس على أن لا يتجاوز مبلغ صـــافي **بتســـعة آلاف (9000) دينار** صـــافية ســـنويا لكل عضـــو بلجنة التدقيق أو لجنة المخاطر أو كل رئيس أو عضو باللجان الأخرى المُنبثقة عن المجلس مهما كان عدد الجلسات.

كما لا يُمكن لرئيس أو عضو لجنة مُنبثقة عن المجلس في صورة مشاركته في عدة لجان الحصول على أكثر من منحة واحدة تُحتسبُ على أساس حضوره في لجنة واحدة فقط من إختياره.

تمت المصادقة على هذا القراربالإجماع.

القرار الثامن:

لمجابهة حاجياته الآنية من الموارد المالية، ترخص الجلسة العامة العادية لمجلس إدارة البنك في إصدار قـرض أو عدة قروض رقـاعية عادية و/أو ثـانوية بالسوق المحلية في حـــدود مبلغ جملـي لا يتجـــاوز **50 مليون دينار** خلال الفترة الممتدة بين تاريخ الاجتماع الحالي والاجتماع المقبل الذي سوف تخصصه الجلسة العامة للنظر في نتائج السنة المالية 2025.

وتكلف مجلس الإدارة بضبط مبلغ القرض أو القروض وطريقة وشروط إصدارها.

تمت المصادقة على هذا القراربالإجماع.

القرار التاسع والاخير:

إنّ الجلسة العامّة العادية تفوّض كلّ النّفوذ وكلّ الصّلاحيّات اللاّزمة للممثل القانوني للبنك أو من ينوبه ليقوم بجميع الإيداعات والنّشر التي يقتضيها القانون.

تمت المصادقة على هذا القراربالإجماع.